الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٤/ ٨ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤
Issue No.544 - 8 of September 2024

رقم مثير للانتباه.. «٩٥» ألف شركة سورية منها «٥١» شركة مساهمة فقط «٧» منها متوقفة عن العمل

أكد الدكتور عبد الرزاق قاسم رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية في حديث خاص لـ«الاقتصادية» أن الشركات المساهمة العامة تلعب دوراً بارزاً في الاقتصاد الوطني وتعزيز أداء قطاعاته الاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال مساهمتها في إعادة توزيع الدخل القومي وتنمية الوعي الادخاري والاستثماري، وبالتالي رفع مستوى معيشة المواطنين من خلال توزيع مكاسب التنمية ونمو الاقتصاد إلى أكبر شريحة من المواطنين، حيث تؤمّن فرصاً مهمة لتوظيف الأموال وتعزيز القاعدة الإنتاجية في البلاد.
وعن أسباب ضرورتها في المرحلة المقبلة؟ أضاف قاسم: يكتسب تأسيس شركات مساهمة عامة أو التحول إلى هذا النوع من الشركات أهمية في المرحلة المقبلة وهي مرحلة لإعادة إعمار سورية.

ص ١٢-١٣

تحضيرات انتخابات غرف التجارة «باهتة» ومنزوعة الدسم!

د. سامي مبيض يوثق سجل مشيخة الكارات بدمشق

الطارئون يسيطرون على مشهد انتخابات التجار

كشفت التحضيرات لانتخابات مجالس غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة بكل المحافظات تباينات وملاحظات لم تكن معهودة من قبل، فالأجواء باهتة، والترشح كان بالتقسيط حيناً، والتقصير وعدم الاقتناع حيناً آخر، كل ذلك كشف حقيقة الشيخوخة المبكرة التي أصيب بها قطاع التجار، وما شيخوخة أي من القطاعات، أو حالة الوهن التي تعتريه، إلا انسداد لآفاق عمله وقصور لأنشطته، باستثناء هيمنة زمرة من بعض التجار «الشاطرين ربما» على المشهد بطرق تختلف عن حيوية وروح الحماس لدى شريحة التجار بالشكل المعهود، لكن يبدو أن هناك تغيرات في السلوك والتعاطي وحسابات جديدة.
وأشارت معلومات لـ«الاقتصادية» بأن عدداً من المترشحين في دمشق شكلوا قائمة لخوض الانتخابات مجتمعين، ضمت ١٠ مترشحين من الشريحة الأولى ومترشحين من الثانية، كما أن عدداً آخر في طور تشكيل قائمة ثانية، لتكون أمام أعضاء الهيئة العامة للغرفة خياراتهم.

المشهد الانتخابي لمجالس إدارة الغرف التجارية في المحافظات بشكل عام يلخص إلى حد كبير الواقع الاقتصادي في البلد، والفتور الذي نلاحظه في هذه الانتخابات له عدة أسباب متشابكة، أولها: شعور التجار بتراجع دور الغرف وتأثيرها في القرار الاقتصادي، وثانيها: هو ظهور خلافات وصراعات بين أعضاء مجالس الغرف أنفسهم، الثالث والأكثر أهمية: تزامن الانتخابات التجارية مع حالة ركود شبه عام في الأسواق، عدا السلع الغذائية والمواد الضرورية، فقد تراجع الاستهلاك العام عند أغلبية الناس بشكل كبير نتيجة لضعف القدرة الشرائية، كل ما سبق، كان له أثر سلبي في الأداء العام للغرف وساهم في الحد من التعويل على دورها في تمثيل المجتمع التجاري وإبداء رأيها في القرارات الاقتصادية ومساهمتها في تعزيز التنمية.

ص ٢-٥

«إكسبو» الحدث الاقتصادي الأبرز في سورية على مدار سنوات طويلة

توقعات بعقود تصدير للبضائع السورية من قبل رجال الأعمال العرب

شهدت العاصمة دمشق يوم الأربعاء الماضي في الرابع من أيلول حدثاً اقتصادياً صنفه الكثير من رجال الأعمال والصناعيين والتجار بأنه الحدث الأبرز في سورية على مدى سنوات طويلة، وهو معرض «إكسبو سورية ٢٠٢٤» – المعرض التصديري الأول، وقد تأمل الكثير منهم أن يكون رافعة للاقتصاد السوري وانطلاقة لتحسين الصادرات وإعادة المنتج السوري إلى ألقه على الساحة العربية وربما العالمية أيضاً.
وفي هذا الصدد، اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل في تصريح لـ«الاقتصادية» أن أهمية معرض إكسبو سورية ٢٠٢٤ كحدث اقتصادي لا تتمثل في كونه فقط المعرض الأول الذي يضم حجماً كبيراً من المنتجات السورية، وليس للقدرة التصديرية فيه، أو حجم المشاركات الكبيرة فيه أو العدد الكبير للزوار المستوردين من الدول الأخرى الذين قدموا لهذا المعرض الذي تجاوزت مساحته أكثر من ٥٠ ألف متر مربع، وإنما لمدلولاته العميقة بأن سورية على الرغم من كل الظروف التي مرّت بها على مدى ١٣ عاماً امتلك شعبها الإصرار والإيمان بالعمل على أمل أن القادم أفضل.

ص ٨-١١

رغيف الخبز قصة لم تنضج بعد.. والاستهلاك يومياً ٥٥٠٠ طن طحين

ص ١٩

اقتصادنا زراعي لكن المصرف يعاني من «جفاف» السيولة

مدير عام المصرف الزراعي لـ«الاقتصادية»: ٤١٤ ملياراً حجم السيولة المتوافرة حتى نهاية الشهر السادس

رغم الوعود الحكومية بتسليم الفلاح مستحقاته خلال ٤٨ ساعة، لا يزال المئات من الفلاحين يراجعون فروع المصرف الزراعي دون أن يحصلوا على قيم أقماحهم، في وقت يعاني فيه المصرف الزراعي من مشاكل كثيرة على رأسها صعوبة تأمين السماد ونقص السيولة إضافة إلى إخفاق المناقصات التي تقوم بها المؤسسة العامة للتجارة الخارجية.
الأمر الذي كانت له تداعيات كارثيّة على القطاع الزراعي تجلت في تراجع كميات المحاصيل المنتجة، وعزوف عدد من المزارعين عن الزراعة.
هذا الواقع الذي يعاني منه المصرف الزراعي والجهود المبذولة لتأمين مستلزمات الإنتاج وصعوبات العمل ناقشتها «الاقتصادية» مع مدير عام المصرف الزراعي التعاوني الدكتور أحمد الزهري.

ص ٦-٧

هل هو اختراع سوري؟.. الطريق الرابع خلطة رأسمالية اشتراكية

أكد الدكتور منير الحمش لـ«الاقتصادية» أهمية البحث عن طريق يتناسب مع أوضاعنا للوصول لاقتصاد قوي يحقق التنمية لأنه خلال المرحلة السابقة تم تخريب ممنهج للاقتصاد السوري، ومن هنا تنبثق أهمية وضرورة التنمية والإعمار في سورية، موضحاً أن التنمية بلا رؤية مستقبلية لا مستقبل لها، وأنه يجب البحث عن الطريق الذي يتناسب مع أوضاعنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية للوصول إلى قوة الاقتصاد وتحقيق التنمية والإعمار، كما يجب تحديد هوية الاقتصاد السوري.

ص ١٤

صناعاتنا الغذائية تصدر إلى نحو ١٠٠ دولة

ص ١٠-١١

أين وصلنا في التوطين الصناعي ببدائل المستوردات؟

ص ١٨

مجالس الإدارة المحلية مبادرات خجولة واستثمارات ضعيفة

ص ١٦

في تداولات «الاقتصادية»:

السكر ينخفض بنسبة ٢,٤٨٪ وزيت دوار الشمس بنسبة ٣,٩٥٪

ص ٢٠-٢١

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٤/ ٨ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

تحضيرات انتخابات غرف التجارة «باهتة» ومنزوعة الدسم!

فتور كبير وخلافات ومقاطعات!

هل يمكن أن تصبح غرف التجارة شريكاً في القرار الاقتصادي؟

■ هني الحمدان

كشفت التحضيرات لانتخابات مجالس غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة بكل المحافظات تباينات وملاحظات لم تكن معهودة من قبل، فالأجواء باهتة، والترشح كان بالتقسيط حيناً، والتقصير وعدم الاقتناع حيناً آخر، كل ذلك كشف حقيقة الشيخوخة المبكرة التي أصيب بها قطاع التجار، وما شيخوخة أي من القطاعات، أو حالة الوهن التي تعتريه، إلا انسداد آفاق عمله وقصور أنشطته، باستثناء هيمنة زمرة من بعض التجار «الشاطرين ربما» على المشهد بطرق تختلف عن حيوية وروح الحماس لدى شريحة التجار بالشكل المعهود، لكن يبدو أن هناك تغيرات في السلوك والتعاطي وحسابات جديدة.

الملاحظ لم يبد التجار اهتماماً كما يجب أن يكون بالتحضيرات اللازمة لخوض غمار السباق إلى منصب شهبندر ورؤساء غرف التجارة، حتى قسم من التجار لم يكن متجاوباً وراضياً عن الآليات وكأنه فاقد الهدف المتوخّى من معركة الانتخابات الباردة جداً، وعلل أحد التجار لـ«الاقتصادية» الحالة بأن الأزمة الاقتصادية أثرت على أجواء ترتيبات انتخابات هذه الدورة، مع عدم تجاوب الحكومة الكامل، وفقدان أي مسعى لتحقيق اختراع مهم يقوم به التجار، فالتاجر اليوم مكبّل بسيل من الإجراءات الإدارية التي جعلته غير قادر على أخذ دوره كما يجب، ناهيك عن بعض السلوكيات من بعض الزملاء في مجالس الغرف الحاليين الذين لم يكونوا بالمرتبة الأجدر والأقدر، لكنهم عملوا فقط لمصلحتهم الشخصية، وهناك تدخلات من جانب بعض الإدارات لتقريب تاجر عن آخر، وأجواء الجو العامة غير مشجعة لظهور حالة تفاعل مع استحقاق دورة انتخابات جديدة.. هناك غرف لم يتقدم إليها سوى مترشحين أو ثلاثة، وغرف ستنجح بالتزكية، وزملاء غير مقتنعين بكل العملية، فالحالة يمكن وصفها بالباهتة، التي لا لون ولا طعم لها، وبعض التحضيرات ببعض الغرف جرت في أجواء مشحونة، لاستفراد بعض الزملاء من رؤساء الغرف بقرارات غير صحيحة، ما أدى لتدخلات وزارة التجارة أكثر من مرة لتصويب الأمور! فإذا كان رأس الهرم مخالفاً فكيف سيقتنع التاجر أن الأمور ستتغير ويصل الشخص النظيف..؟

في مرات سابقة كان هناك حماس يفوق ترتيبات هذه الدورة عشرات المرات، أيام الزمن الجميل، وكانت الانتخابات تدل على حالة اندفاع وغيرية على العمل لمصلحة الجميع، هي عكس حالة اليوم، فلا برامج نسمعها ولا شعارات هادفة نراها، ولا ندوات مركّزة أقيمت، ولولا بعض الجهود الإعلامية لما شعر الناس بأننا في فترة انتخابات لقطاع التجار.. فلا استغراب إذا التجار أنفسهم قاطعوها.!!

تاجر من إحدى المحافظات قالها باختصار: أنا مرشح لخوض الانتخابات ليس حباً فيها ولا بالمجلس أو الوجاهة الزائفة التي يحارب البعض للظفر بها، بل لحالة التقوقع والضعف وعدم تمثيل التجار بالصورة الأجمل، مجالس الغرف بقي بعضها بمرحلة سكون كامل، شرب شاي وقهوة، لم تحرك ساكناً أو تطالب وتعمل من أجل مَن انتخبها، عملت فقط من منظور باب المصلحة الشخصية، فالإنسان أو الزميل التاجر الناجح كل الزملاء يحبونه ويحرصون على إعادة انتخابه، في حين مَن لم يعمل ويرتكب الأخطاء ولم يؤدّ الواجبات، عندها على كل الزملاء التقدم والمشاركة لتحييده من المشهد برمته.

مجالس غرف عليها مسؤولية مهمة، وعليها أن تعمل أولاً لخدمة التجار وتذليل أي إشكالات تواجه عملهم، لا أن تتفرغ لمصالح ضيقة وتعيش حالة «البريستيج» غير مهتمة بالأوجاع الحاصلة! وعلى عكس ذلك وحسب رأيي، أن هناك زملاء من التجار بغرف أخرى لم يتقدموا لخوض الانتخابات لثقتهم بمجلس غرفتهم، بسبب تلبية الواجبات والمهام هكذا يبدو..!

تراجع دور الغرف

المشهد الانتخابي لمجالس إدارة الغرف التجارية في المحافظات بشكل عام يلخص إلى حد كبير الواقع الاقتصادي في البلد، والفتور الذي نلاحظه في هذه الانتخابات له عدة أسباب متشابكة، أولها: شعور التجار بتراجع دور الغرف وتأثيرها في القرار الاقتصادي، وثانيها: هو ظهور خلافات وصراعات بين أعضاء مجالس الغرف أنفسهم، الثالث والأكثر أهمية: تزامنت الانتخابات التجارية مع حالة ركود شبه عام في الأسواق، عدا السلع الغذائية والمواد الضرورية، فقد تراجع الاستهلاك العام عند أغلبية الناس بشكل كبير نتيجة لضعف القدرة الشرائية، كل ما سبق، كان له أثر سلبي على الأداء العام للغرف وساهم في الحد من التعويل على دورها في تمثيل المجتمع التجاري وإبداء رأيها في القرارات الاقتصادية ومساهمتها في تعزيز التنمية.

في سياق الحديث عن الانتخابات، لنعد إلى المرسوم التشريعي رقم ٢١ لعام ٢٠٢٤ الذي صدر بهدف تنظيم انتخابات الغرف التجارية وغرف التجارة والصناعة المشتركة، إذ عدّل المرسوم ٢١ المادتين ٢٠ و١٠٣ من القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢٠، لجهة إضافة إمكانية إجراء الانتخابات الإلكترونية، والتعديل الثاني المهم ينص على أنه يمكن لكل ناخب ينتمي لشريحة معينة، حق انتخاب مترشحين لعضوية مجلس إدارة الغرفة ضمن الشريحة نفسها، طبعاً بموجب هذا التعديل أصبح التجار الذين ينتمون للشريحتين الثالثة والرابعة لا يستطيعون انتخاب إلا مترشح واحد يمثل الشريحة التي ينتمون اليها، وهذا أشعرهم بالإقصاء عن المشاركة بالانتخابات، وساهم بانعدام الحماسة أو الضجيج الذي يرافق الحملات الانتخابية عادة، ولسان حالهم يقول: يفترض من عضو مجلس الإدارة للغرفة التجارية أن يمثل مصالح المجتمع التجاري كاملاً وليس فقط الشريحة التي ينتمي لها، وبالمقارنة مع انتخابات مجلس الشعب، فبالرغم من وجود شرائح متعددة وفئة أ وفئة بـ(العمال والفلاحون والمستقلون وغيرهم)، فإن كل ناخب يستطيع أن ينتخب من يريد من الشرائح الأخرى بغض النظر عن انتمائه لشريحة مختلفة، فمثلاً، يستطيع أي ناخب من العمال والفلاحين انتخاب مترشح من عموم فئات الشعب أو المستقلين، والناخب غير ملزم بأن ينتخب مرشحاً من الشريحة التي ينتمي إليها، هذا التعديل سيؤدي إلى بناء تحالفات جديدة بين التجار ضمن الشرائح الممتازة، الأولى والثانية.. وذلك حسب رأي الدكتورة وزيرة الاقتصاد السابقة لمياء عاصي لـ«الاقتصادية».

عادة ما يكون الحماس لأي انتخابات مدفوعاً بعاملين هما، الثقة بالمترشحين، ومدى التغيير الذي يمكن أن يحدثه فوز مترشح معين دون آخر، ونزاهة العملية الانتخابية، أما بالنسبة للنزاهة فقد سعى المرسوم إلى إتاحة إجراء الانتخابات إلكترونياً، أما العامل الأول فما زال محل نقاش، بكل الأحوال تشي حالة الفتور الحالية بأنها ستكون انتخابات منزوعة الدسم!!

ترهّل وفقدان بريق!

وإزاء ذلك على ماذا تدل الحالة أيضاً..؟ يتساءل تاجر: هل أصاب الترهل غرف التجارة والصناعة وفقدت بريقها؟ وهل أصبحت كدائرة تابعة لوزارة التجارة الداخلية؟ وهل هذا له تأثير على عزوف التجار عن الترشح لانتخابات غرف التجارة؟ ففي سبر بسيط لتصريحات أعضائه المتناقضة من خلال الصحف والمواقع الإلكترونية والعلاقات الشخصية.. نجد أن هناك انقساماً حاداً، غير معلن، في الآراء، وعدم رضا عن أداء الغرف بشكل عام، وفقدان تأثيرها لمصلحة التاجر.. وهنا نتساءل أيضاً: هل اتحادات غرف التجارة والصناعة شخصيات اعتبارية.. مستقلة؟!

لقد أصبح دور غرف التجارة واتحاداتها مترهلاً، إضافة إلى أنه مجرد وجاهة وديكور واستغلال للمصالح الشخصية، وتبييض لبعض تجّار الأزمة المتسللين والمتسلقين وليس للتاجر أو المواطن، وبات تجمّعاً للتجار الذين لم يستطيعوا إنجاز أي اختراق يذكر منذ انتخابهم، من هنا حالة الزهد كانت موجودة عند الأكثرية. والاقتراح اليوم لماذا تعامل هذه الغرف معاملة القطاع العام.. وتخضع لجهاز الرقابة وكأن أعضاءها موظفو قطاع عام.. بمعنى هنا، تفريغ وتقييد لدورها لا خدمة لتطور الاقتصاد والاستثمار!!

شراكة في القرار

ودعا تاجر إلى ضرورة وجود شراكة ما بين قطاع التجار والحكومة من أجل الوصول إلى قرار اقتصادي موزون، فالقرارات الاقتصادية الإستراتيجية والمهمة يجب أن تتم بالتوافق بين اتحاد الغرف التجارية ووزارة التجارة واللجنة الاقتصادية، وبتوافق دائم لا ضرر ولا ضرار.. وبالمقابل نطرح السؤال: ماذا فعل اتحاد الغرف والغرف في هذه الحملة المنهجة ضد التجار الذين يُفرض عليهم الجبايات والجمارك والضرائب والتضخم والمنصة مثلاً، يتساءل تاجر..؟

وهل نجح في المطالبة والضغط على الوزارات في خفض الجبايات والرسوم التي تؤخذ من التجار على مدار العام، ابتداءً من وصول البضائع رصيف الميناء إلى مرورها بالطرقات حتى تصل إلى رفوف العرض؟ فهذه هي المشاكل الحقيقية التي ينبغي حلها، وهل نجح في جذب الاستثمارات الخارجية والمساهمة في خلق البيئة الحاضنة إلى سورية؟

يمكن القول: لم ينجح اتحاد الغرف في الحفاظ على هوية الاقتصاد والدفاع عن التاجر السوري، والوقوف في وجه هذه الهجمة القوية، والتغول والعبث لغير مصلحة التاجر، كما أنه لم يملك ولا يقدم رؤية للقطاع الخاص لإعادة الإعمار في سورية، وجلب الاستثمارات الداخلية أولاً والخارجية ثانياً، لقد أصبح دور اتحادات الغرف عموماً محدوداً فقط باجتماعات كثيرة، ومهرجانات لا تغني ولا تسمن من جوع، وتصوير وضخ إعلامي وتصاريح مكتوبة لأعضاء أؤكد أنهم لا يعرفون الكتابة من دون أي نتائج أو إنجازات حقيقية ملموسة..! من هنا نستنتج الاستنتاج الخطير.... لماذا التاجر لم يكن راضياً عن أمور كهذه؟!

على أي تاجر أن يكون مقتنعاً بأن يضع نصب عينيه خدمة سورية ورفع مستوى اقتصادها، وليس خدمة المصلحة الشخصية والجاه كما هو الحال.. حان الوقت لقرار من رجالات اقتصاد حقيقيين من ذوي الإحساس العالي بأن أمن اقتصاد سورية يعتبر خطاً أحمر.. فيجب أن يكون للغرف وأعضائها الآن بصمات في تاريخ سورية ودور عظيم في مستقبلها.

اتحاد الغرف بات تجمعاً للتجار الذين لم يستطيعوا إنجاز أي اختراق يذكر !!

مجالس الغرف عليها أن تعمل في خدمة التجار لا أن تتفرغ لمصالح ضيقة وتعيش حالة « البريستيج»

الطارئون يسيطرون على مشهد انتخابات التجار

تسريبات عن قائمة دمشقية تشكلت وأخرى قيد التشكيل مع توسّع نشاطها داخلياً وخارجياً

صافي لـ«الاقتصادية»: إغلاق باب الترشح و٥ غرف أعلنت أسماء المقبولين

■ شادية إسبر

عندما نخوض في تفاصيل عالم المال والأعمال نجد انتخابات مجالس غرفه لها خصوصية وأبعاد متشعبة، فالمعنى الحقيقي لمصطلح «رجل الأعمال» بات حمّال أوجه ويُلقى جزافاً، فليس كل من يملك المال هو رجل أعمال أو تاجر بالمفهوم الأعمق للكلمة، القصة كما يراها البعض تعتمد على الأصالة في الكار لما له من حساسية في دورة الاقتصاد وأثر على حركة المال والسلع والأسعار، وصولاً إلى الدور والبعد المجتمعي، في حين وجهة نظر أخرى تقول: إنها ساحة يجب أن تكون مفتوحة أمام الجميع، والانتخابات كما التجارة ربح وخسارة، و«الأشطر» من يثبّت أقدامه، كما أن الغرف ككل كيان تحتاج إلى دماء جديدة لتأخذ دورها المنوط بها.

بعيداً عن اختلاف الآراء أو اتفاقها في التحليلات، ولمعرفة كيف يتداعى المشهد تباعاً، واصلت «الاقتصادية» الرصد الميداني للمرحلة الانتخابية التي تجري في غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة في المحافظات.

رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة زين صافي، أكد خلال تصريح خاص لـ«الاقتصادية» نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس الواقع في ٥ أيلول الجاري، أن جميع الغرف في المحافظات أغلقت باب الترشح لعضوية مجالس إداراتها، عدا غرفة تجارة وصناعة الرقة المستمرة باستقبال طلبات الترشح حتى السادس من أيلول الجاري.

وعن تفاصيل الدراسات التي تجريها اللجان، والقرارات التي صدرت بخصوص قبول طلبات المترشحين وأعدادهم، أوضح صافي أن الغرف التي أصدرت القوائم النهائية للمترشحين المقبولة طلباتهم هي: دمشق (٣٣ مترشحاً)، وريف دمشق (١٣ مترشحاً)، وإدلب (٦ مترشحين)، والحسكة (١١ مترشحاً)، والسويداء (٨ مترشحين).

وبخصوص المدة المتوقعة لانتهاء باقي لجان الغرف من دراسة الطلبات والاعتراضات، قال صافي: أن آخر موعد هو ١٦/ ٩/ ٢٠٢٤.

التجارة الدمشقية

في الأوساط التجارية الدمشقية، وبعد أن تم البت بالاعتراضات المقدمة من ٥ مترشحين من بين مَن تم رفض طلبات ترشحهم في القرار الصادر سابقاً عن اللجنة المشرفة على انتخابات غرفة تجارة دمشق، تشتد المعركة الانتخابية بين المترشحين الذين وصل عددهم إلى ٣٣ بعد قبول اعتراض مترشحين اثنين، وفق مصادر لـ «الاقتصادية» من داخل الغرفة، حيث أضافت المصادر: أن من بين العدد الكلي الـ ٣٣، يوجد ٢٨ مترشحاً من الشريحة الأولى (درجة أولى وثانية) و٥ مترشحين شريحة ثانية (درجة ثالثة ورابعة).

المنافسة على ١٢ مقعداً انتخابياً في مجلس إدارة الغرفة باتت حديث قطاع الأعمال في أسواق دمشق، مع تسرّب معلومات لـ «الاقتصادية» تفيد بأن عدداً من المترشحين شكلوا قائمة لخوض الانتخابات مجتمعين، ضمت ١٠ مترشحين من الشريحة الأولى ومترشحين من الثانية، كما أن عدداً آخر في طور تشكيل قائمة ثانية، لتكون أمام أعضاء الهيئة العامة للغرفة خياراتهم.

معركة كبرى في طرطوس وزيادة مجلس الغرفة إلى ١٨

ويبقى ضمن أطره الضيقة، حيث ارتفعت أصوات العقلاء داعية الناخبين للاختيار المبني على أسس سليمة بعيداً عن العلاقات الشخصية، والخروج من العباءة التقليدية التي تبني قراراتها وتدي بأصواتها على مبدأ «الفزعة» للصديق.

وبقياس المزاج العام بين هذه الأوساط، وبمتابعة تصريحات وآراء رصدتها «الاقتصادية»، بدا رجاء الأغلبية ألا يترك ذوو الأصالة الساحة لغيرهم من غير الأكفاء، بمعنى انحسار المؤصلين على حساب الطارئين، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنها ليست دعوات ضد شريحة الشباب، بل هي للحفاظ على أسماء مشهود لها ببصمات مهمة في المشهد التجاري ولها تاريخها الوطني، فالغرف المعنية، بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه حقوق المنتسبين إليها، والعمل على تحقيق مصالحهم وتمثيلهم بأحسن وجه، لها أيضاً مسؤوليات على مستوى الاقتصاد الوطني في تنفيذ السياسات الاقتصادية، والمساهمة في بنائها للنهوض والنمو والتنمية بمفهوم النفع العام والربحية للجميع.

وبمقارنة الأعداد وبالنظر إلى التعديلات، حيث باتت الدرجة تنتخب بعضها، فإن المرشح يفوز بمعدل ٣٠٠ صوت على أكثر تقدير، وتحديد الشرائح قلل فرص سعي البعض لاتباع طرق كانت سائدة سابقاً، وفق رأي مصادر خاصة للاقتصادية.

في العلن وبين الكواليس، لا تخلو أجواء قطاع الأعمال الدمشقي من تجاذبات مبنية على اعتبارات شخصية، وهو ما يعتبره البعض تهديداً خطيراً يتمنون ألا يتسع اختلاف الآراء حول أهداف المنافسة تبدو تحليلاً أقرب إلى الواقع.

التجارة الحلبية.. غرفة بقوة تاريخ

إلى حلب الحاضرة بقوة على مرّ التاريخ في أي حديث اقتصادي، فهي ملتقى قوافل التجّار على طريق الحرير، وعاصمة الاقتصاد السوري وحاضنة نمائه، تاريخ أسواقها مرصّع بحاضر انتصارها، فما الذي يجري في تحضيرات غرفتها الأعرق ؛ والتي تُعتبر من أقدم غرف التجارة في العالم العربي وأحسنها سمعة، والتي (أنشئت عام ١٨٨٥)؟

مصادر «الاقتصادية» من داخل الغرفة، كشفت أن عدد الذين تقدموا بطلبات الترشح لانتخابات مجلس إدارتها بلغ ٣٤ مسجلاً، ولم تصدر نتائج دراسة لجنة الإشراف الخاصة بالغرفة للطلبات، ولم تُعلن اللجنة أي شيء حتى الآن حول المقبولة طلباتهم.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة حلب محمد صالح الملّاح للدورة الحالية التي باتت في نهاياتها، والذي نأى بنفسه عن خوض الانتخابات للدورة القادمة، أكد في تصريح لـ «الاقتصادية»، أنه داعم لجيل الشباب المؤمن بأن غرفة تجارة حلب حاضنة وخادمة لمجتمعها التجاري.

الناخب الملّاح الذي شغل مواقع عدة في غرفة التجارة في حلب لمدة ٢٦ عاماً، تنوّعت بين عضو مجلس وأمين سر ورئيس ونائب رئيس اتحاد، تمنى أن ينجح الأجدر لمتابعة المسؤولية بأمانة وليعود رونق غرفة تجارة حلب أفضل مما كان عليه.

ومن منطلق خبرته الكبيرة في الغرفة وإدراكه لحجم مسؤولية الاختيار، وتأكيداً على هدفه الأول والأخير وفق تعبيره أن تبقى غرفة تجارة حلب في الريادة قولاً وفعلاً، تمنى الملّاح أن يصل الشخص الأهل بكسب ثقة تجار حلب ليقود المرحلة الصعبة ويسهم بفاعلية في النهوض بالاقتصاد الوطني، ويكمل بكل أمانة طريق السابقين.

بقائمة غير نهائية

١٨ مترشحاً لغرفة حماة والانتخاب ٣ تشرين الأول في حماة، المشهد لا يختلف كثيراً، فعبر قرار مؤرخ في ٣ أيلول، أعلنت لجنة الإشراف على انتخابات غرفة تجارة حماة قبول طلبات ١٨ تاجراً ممن تقدموا بطلبات ترشح لخوض الانتخابات، وضمت القائمة ١٤ مترشحاً من الدرجة الأولى، ومترشحين من الثالثة، إضافة إلى مترشح من كل من الدرجتين الثانية والرابعة، لكن القائمة غير نهائية، فاللجنة أعطت الذين تم رفض طلبات ترشحهم مهلة لتقديم طلبات اعتراض تنتهي بموعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي في الغرفة اليوم الأحد الواقع في ٨ أيلول ٢٠٢٤.

وفي إعلان موقّع من رئيسها الحالي يوسف الأصفر، أحاطت غرفة تجارة حماة أعضاء هيئتها العامة علماً بأن موعد إجراء انتخابات الغرفة لدورة ٢٠٢٤-٢٠٢٨ سيكون يوم الخميس الثالث من تشرين الأول القادم في مقرها، من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساءً.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
المشرف العام: عبد الفتاح العوض
مدير التحرير: هني الحمدان
المدير الفني: لارا عبد الكريم توما
المدير المسؤول: نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨

من شروط التاجر في الغرفة قديماً أن يكون صاحب سيرة حسنة وأخلاق حميدة

بيت الشهبندر وغرفة تجارة دمشق

بشير رمضان
1972 - 1970

محمد عادل الخجا
1970 - 1957

مسلم السيوفي
1957 - 1941

محمد خير دياب
1941 - 1937

عارف الحلبوني
1937 - 1922

■ سامي مروان مبيّض
كاتب ومؤرخ سوري

منذ قديم الزمان، اشتهرت مدينة دمشق بسمعة تجارها وجودة منتجاتهم، وذاع صيت أسواقها في المشرق وفي الهند والصين والبلدان الأوروبية كافة. سيطر على هذه الأسواق ما عُرف بمشيخة «الكارات»، وهي خصوصية مهنية وتجارية تفرد بها الدمشقيون، قضت بأن يجتمع كبار معلمي كل مهنة بحسب اختصاصهم وينتخبون ما سمّي «مجلس الكار» (أو الصنعة)، يختارون من بينهم شيخاً لكل مهنة يكون مسؤولاً عن حفظ أسرارها وضبط جودة منتجاتها، والإشراف على أخلاق كل من يمتهنها، ومحاسبة كل من يخالف أعرافها. وعلى أي متقدم إلى «مجلس الكار» أن يكون قد أكمل تدريبه العملي في كنف أحد المعلمين الكبار المتعارف عليهم في السوق، ومن يصل إلى مرتبة «شيخ كار» يكون عادة ذا أخلاق عالية، معروفاً ومحترماً من جميع أهل كاره، ويجب أن يكون قد مارس حرفته منذ الصغر، ولا يشترط أن يكون أكبر الحرفيين سناً أو أكثرهم ثراءً. إضافة إلى مهمة التدريب والترفيع، يُطلب من «شيخ الكار» أن يكون وسيطاً بين أهل كاره، وضامناً لعلاقتهم مع الدولة. ومن هنا – ومن هذا التقليد – ولدت غرفة تجارة دمشق سنة ١٨٣٠.

رئيس الغرفة شهبندر تجّار الشّام

اشترطت الغرفة على كل تاجر يرغب في الانضمام إليها أن يكون «ذا أخلاق حميدة وصاحب سيرة حسنة»، وهي الشروط نفسها التي كان يطلبها «شيخ الكار». أحدث الفرمان منصب رئيس الغرفة وأطلق عليه لقب «شهبندر تجار الشّام»، ونقلت إليه جميع مسؤوليات «مشيخة الكارات» وصلاحياتها. عُيّن الحاج محمد صالح صوّان زادة أول رئيس للغرفة، الذي وصفه قرار التأسيس بأنه من التجار «المعتبرين والمستقيمين... ومن أهل الخبرة. » خلفه في المنصب محمد أبو مسلم جلاب، ثم جاء الوجيه حسن باشا القوتلي سنة ١٨٨٧، عم الرئيس الراحل شكري القوتلي. صارت غرفة دمشق الآمر الناهي في كل الأمور التجارية المتعلقة بالمدينة، ووضع شيوخ الكارات أسرار مهنتهم المتوارثة شفهياً في أيديها. تعطل عملها في سنوات الحرب العالمية الأولى ومطلع الانتداب الفرنسي، ثم جاء انتخاب تاجر الحرير الحاج عارف الحلبوني رئيساً سنة ١٩٢٢، ليعيد الحياة إلى شرايين الغرفة بعد سنوات من الموت السريري.

العصر الذهبي للغرفة

لم تكن الغرفة تملك مقراً في حينها، وكانت اجتماعاتها تُعقد في بيوت الأعضاء، فقامت باستئجار مقر مؤقت في سوق الحريقة، ومنه نظّم الحلبوني معروضاً باسم تجار الشّام، رُفع إلى المندوب السامي الفرنسي اعتراضاً على سحب الذهب السوري إلى باريس وإلزام السوريين بالعملة الورقية الجديدة الصادرة من فرنسا. طعنت الغرفة في التعاريف الجمركية المفروضة على البضائع الصادرة إلى فلسطين ولبنان، وقالت إن الحدود المصطنعة التي فرضها نظام الانتداب سيكون لها آثار سلبية للغاية على الاقتصاد السوري.

خلال رئاسة الحلبوني، شاركت غرفة تجارة دمشق في تأسيس مشروع مياه عين الفيجة لجلب مياه الشرب النقية إلى العاصمة السورية، وأطلقت نشرة دورية للمقالات والدراسات الاقتصادية، ترأس تحريرها رئيس الغرفة. وفي تموز ١٩٢٥ دعت الغرفة المصرفي المصري طلعت باشا حرب إلى سورية، لافتتاح أول فرع من بنك مصر، قبل أن تستضيف من بعده عبد الحميد شومان لافتتاح فرع من البنك العربي في الحريقة. توفي الحلبوني وخلفه سنة ١٩٣٧ تاجر الأقمشة محمد خير دياب، ولكنه لم يستمر في منصبه طويلاً بسبب مرض عضال، فانتخب نائبه الحاج مسلّم السيوفي –أحد شيوخ صناعة الخيوط الحريرية وحياكتها– رئيساً للغرفة عام ١٩٤١. شاركت الغرفة في عهده في جمع أموال لمصلحة دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، مقابل دعوة سورية لتكون عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥، وكانت لها مشاركة في بناء وتجهيز مستشفى المواساة، وفي دعم جيش الإنقاذ في فلسطين عام ١٩٤٧. وفي سنة ١٩٥٦، شاركت الغرفة في تنظيم «أسبوع التسلح» الذي دعا إليه الرئيس شكري القوتلي لدعم الجيش العربي السوري بمبلغ قدره ٢٥ مليون ليرة سورية (١١ مليون دولار)، جُمعت من تبرعات الأهالي والتجّار والمؤسسات الاقتصادية.

شارك مسلّم السيوفي في احتفال عيد الجلاء الأول يوم ١٧ نيسان ١٩٤٦ وخلفه عام ١٩٥٧ التاجر والصناعي محمد عادل الخجا، أحد مؤسسي «الشركة الخماسية» التي بلغ رأسمالها ١٥ مليون ليرة سورية (٦,٨ ملايين دولار). كانت «الخماسية» تنتج الزيوت النباتية والسكر والزجاج والصابون الكيميائي، ولها محالج قطن في مدينتي حماة وإدلب، ولكن أهميتها كانت في معامل الغزل والنسيج، ومنتجاتها القطنية والحريرية التي غزت أسواق الوطن العربي. في عهد الخجا كانت الوحدة السورية – المصرية سنة ١٩٥٨، وانقلاب الانفصال سنة ١٩٦١. عارضت الغرفة قرارات التأميم الصادرة في زمن «الجمهورية العربية المتحدة» في تموز عام ١٩٦١، وفي عهد الرئيس محمد أمين الحافظ بين أيار ١٩٦٤ وكانون الثاني ١٩٦٥. رد الرئيس أمين الحافظ بعقاب جماعي وجمّد نشاط الغرفة طوال سنوات حكمه، وجدد التجميد في عهد الرئيس نور الدين الأتاسي بعد انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦. ومع وصول الرئيس حافظ الأسد إلى الحكم سنة ١٩٧٠، أعاد العمل بغرفة تجارة دمشق وعيّن التاجر محمد بشير رمضان، أحد أعيان سوق الحميدية، رئيساً للغرفة، وهو أحد مؤسسي شركة المغازل والنسيج. شكل مجلس جديد للغرفة، فيه ثلاثة تجار من القطاع الخاص (بدر جمال الدين رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة لصناعة الأصواف، وبدر الدين الشلاح صاحب مصنع قمر الدين، وأمين شحادة، وكيل عدة شركات أجنبية في سورية ومنها سبينز البريطانية). وفي سنة ١٩٧٣، خلفه الحاج بدر الدين الشلاح في رئاسة غرفة التجارة – وهو الأشهر بين الرؤساء السابقين – الذي حافظ على منصبه دون انقطاع لغاية عام ١٩٩٣، يوم خلفه نجله الدكتور راتب الشلاح، خريج جامعة إكسفورد البريطانية العريقة. شهد عهده مرحلة انفتاح اقتصادي وافتتاح عدد من المصارف الخاصة، وجلب الاستثمارات العربية إلى سورية، قبل أن يترك منصبه طوعياً سنة ٢٠٠٩ لفسح المجال أمام جيل جديد من التجّار والصناعيين، وقد خلفه رجل الأعمال محمد غسان القلّاع لغاية عام ٢٠٢٠، قبل مجيئ الرئيس الحالي محمد أبو الهدى اللحام.

مر على الغرفة أسماء مرموقة مشهود لها بنظافة الكف والسمعة... شخصيات اقتصادية بارزة لعبت دوراً بارزاً في تاريخ سورية الاقتصادي والسياسي، وكانت لها مساهمة فعالة في تحقيق الاستقلال وصونه. ومن المفترض أن يخلفهم أشخاص من السوية الاقتصادية والاجتماعية نفسها، لا بل أن يتفوقوا عليهم من الناحية العلمية والمهنية، نسبة لتطور علوم التجارة والاقتصاد. ولكن هذا لم يحصل... بكل أسف... ونجد أن «بيت الشهبندر» اليوم ليس فيه شهبندر، مع الأمل أن يتمكن الأعضاء الجدد من بثّ الروح في غرفة التجارة مجدداً، كما فعل الحاج عارف الحلبوني قبل ١٠٠ عام ونيّف.

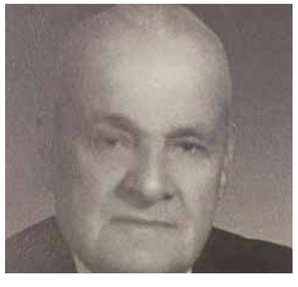

بدر الدين الشلاح
1993 - 1973

راتب الشلاح
2009 - 1993

محمد غسان قلاع
2020 - 2009

محمد أبو الهدى اللحام
2020 حتى الآن

اقتصادنا زراعي لكن المصرف الزراعي يعاني من «جفاف» السيولة

٧٥ بالمئة من قيم الأقماح تم سدادها وأكثر من ٥٥ طناً كميات الأسمدة المبيعة

مدير عام المصرف الزراعي لـ«الاقتصادية»: ٤١٤ ملياراً حجم السيولة المتوافرة حتى نهاية الشهر السادس

■ غزل إبراهيم

رغم الوعود الحكومية بتسليم الفلاح مستحقاته خلال ٤٨ ساعة، لا يزال المئات من الفلاحين يراجعون فروع المصرف الزراعي دون أن يحصلوا على قيم أقماحهم، في وقت يعاني فيه المصرف الزراعي من مشاكل كثيرة على رأسها صعوبة تأمين السماد ونقص السيولة إضافة إلى إخفاق المناقصات التي تقوم بها المؤسسة العامة للتجارة الخارجية.
الأمر الذي كانت له تداعيات كارثيّة على القطاع الزراعي تجلت في تراجع كميات المحاصيل المنتجة، وعزوف عدد من المزارعين عن الزراعة.
هذا الواقع الذي يعاني منه المصرف الزراعي والجهود المبذولة لتأمين مستلزمات الإنتاج وصعوبات العمل ناقشتها «الاقتصادية» مع مدير عام المصرف الزراعي التعاوني الدكتور أحمد الزهري.

د.الزهري: تأمين السماد ونقص السيولة أبرز مشكلاتنا

حجم السيولة

• ما قيمة الأرباح المحققة خلال الفترة الماضية وحجم السيولة المتوافرة..؟
وصلت قيمة الأرباح المحققة خلال عام ٢٠٢٣ نحو ٨١ مليار ليرة سورية، كما بلغت السيولة المتاحة منذ بداية العام حتى نهاية الشهر السادس نحو ٤١٤ مليار ليرة سورية.

القيم المصروفة لتاريخه

• شكاوى عدة من الفلاحين نتيجة تأخر صرف مستحقاتهم.. إجمالي القيم المصروفة..؟
بلغ إجمالي قيم الحبوب المسلمة للفلاحين لغاية ١٥-٨-٢٠٢٤ نحو ٤ آلاف مليار ليرة سورية، في حين بلغ إجمالي المصروف لهذا التاريخ نحو ٣ آلاف مليار ليرة سورية، بنسبة تنفيذ قدرها ٧٥ بالمئة من إجمالي قيم الحبوب المسلمة، أي إن إجمالي المتبقي للصرف نحو ألف مليار ليرة سورية، وسيتم تباعاً صرف المتبقي وفق تأمين السيولة من مصرف سورية المركزي.

آلية الصرف

• الآلية المتبعة لديكم لصرف مستحقات الفلاحين..؟
بالنسبة للآلية المتبعة يتم تسديد قيم الحبوب الفلاحين نقداً في حال لم تتجاوز القيمة /٥٠/ مليون ليرة سورية، وفي حال تجاوزت المبلغ المذكور يتم صرف مبلغ /٥٠/ مليون ليرة سورية والباقي يتم إيداعه في الحساب الجاري للفلاح، ويتم تسليم دفعات يومية قدرها /٢٥/ مليون ليرة سورية، وهو سقف السحب اليومي المحدد من مصرف سورية المركزي، ولاحقاً قام مصرف سورية المركزي بتوجيه المصرف الزراعي التعاوني بأن يقوم المصرف بإيداع كل قيم الحبوب المستحقة للفلاحين مهما بلغت قيمتها في حسابه الجاري، وتسليم المبالغ المستحقة وفقاً للسيولة المتوافرة لديه.

جولات رقابيّة

• كيف تعملون على متابعة ورقابة عمليات الصرف..؟
المصرف حريص على تسليم الفلاحين مستحقاتهم حالما تصل القوائم والسيولة من مصرف سورية المركزي، وهناك جولات عدة قمنا بها لمتابعة آلية صرف قيم الحبوب لهذا الموسم، في عدة محافظات (حمص- حماة- درعا- دير الزور- حلب- القنيطرة)، وتم توجيه جميع فروع المصرف للالتزام بإجراءات الصرف وفق تسلسل قوائم الشراء من دون أي محاباة، وذلك على مسؤولية مديري الفروع والاستماع إلى شكاوى الفلاحين وحلها ضمن الإمكانات المتاحة، على أن يكون التسليم لصاحب الاستحقاق شخصياً بموجب بطاقته الشخصية وأخذ توقيعه أو بصمته على أمر الدفع أو بموجب وكالة قانونية، أما الأعضاء التعاونيون فيتم تسليم استحقاقهم إلى لجنة المادة /١٧/ في جمعياتهم الفلاحيّة.
وتتم عملية صرف قيم الحاصلات الزراعية بالتعاون مع بقية المصارف العامة والخاصة من خلال العمل على تنفيذ جميع الحوالات الواردة والصادرة عن طريق نظام الحوالات SYGS الذي يعطي مرونة وسهولة الحصول على قيم الحاصلات الزراعية للإخوة الفلاحين من أي مصرف يرغب المتعامل التحويل له سواء كان لأي فرع من فروع المصرف الزراعي المنتشرة في كل أنحاء القطر والبالغ عددها /١٠٦/ فروع أو عن طريق المصارف العامة أو الخاصة، إضافة إلى تنفيذ جميع الحوالات.

أكثر من ٤٥٤ مليون ليرة

• بالنسبة لتأمين مستلزمات الإنتاج من سماد وبذار وغيرها.. ما الكميات الموزعة لحد الآن..؟
بلغت مبيعات مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة من تاريخ ١-١-٢٠٢٤ وحتى تاريخ ٣١-٧-٢٠٢٤ نحو ٤٥٤،٠٨٠ مليون ليرة سورية، موزعة على الشكل التالي: كميّة المبيعات من سماد السوبر فوسفات ٤٦ بالمئة ٢٧٢٦ طناً بقيمة ٧١٨.١٧ مليون ليرة، بينما بلغت كمية المبيعات من سماد سوبر فوسفات ٤٦ بالمئة معامل الأسمدة ٨٧٢ طناً بقيمة ٩،٨٥٣ مليون ليرة، كما بلغت كمية المبيعات من اليوريا ٤٦ بالمئة ٤٠٤٢٨ طناً بقيمة ٣٥٩،٨١١ مليون ليرة وسماد نترات الأمونيوم ٢٦ بالمئة ١١١١١ طناً بقيمة ٦٦،٦٧٠ مليون ليرة وسماد سلفات البوتاس كمية مبيعاته وصلت إلى ٥ أطنان بقيمة ٢٨ مليون ليرة أي إن إجمالي الكميات المبيعة من الأسمدة بلغت ٥٥١٤٣ طناً بقيمة إجمالية وصلت إلى ٤٥٤،٠٨٠ قيمة الأسمدة /مليون/ ل.س.

• هل رصدتم حالات تلاعب وغش في عمليات التوزيع..؟
لم ترد سابقاً أي شكوى من الفلاحين بخصوص الأسمدة المسلمة من قبل المصرف الزراعي التعاوني، علماً أن المصرف لا يقوم باستلام الأسمدة سواء المحلية أو المستوردة إلا بعد تحليلها لدى مخابر وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وموافاة المصرف الزراعي بنتائج التحليل، كما أن وزارة الزراعة هي من تقوم بتقدير احتياج القطر من كل نوع من أنواع الأسمدة في ضوء الخطة الزراعية.

٦٣٥٥ مستفيداً

• ما عدد القروض التي منحها المصرف الزراعي والقروض الممنوحة للقطاع العام والخاص من بداية العام لتاريخه..؟
بلغ عدد المستفيدين من القروض الممنوحة نحو /٦٣٥٥/ مستفيداً، وبلغت كتلة القروض الممنوحة من قبل المصرف من تاريخ ١-١-٢٠٢٤ وحتى تاريخ ١-٧-٢٠٢٤ نحو /٣٨٤/ مليار ليرة سورية، للفلاحين والقطاعات الأخرى التعاوني والخاص وكل المتعاملين مع المصرف.
كما بلغت كتلة القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام منذ بداية العام حتى بداية الشهر الثامن نحو ٤٤٩١ مليار ليرة سورية، منها ٢١ مليار ليرة سورية لمصلحة المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، و٤ آلاف مليار ليرة لمصلحة المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، و٣٧٠ مليار ليرة لمصلحة المؤسسة العامة لإكثار البذار، و١٠٠ مليار لمصلحة المؤسسة العامة للأعلاف.

تنوع كبير في الأنشطة التمويليّة

هل لدى المصرف سيولة في حال توسيع محفظة القروض، وما مقتراحتكم في هذا السياق..؟
يمول المصرف الزراعي التعاوني الفلاحين والمزارعين المتقدمين بقروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل لتشغيل مشاريعهم الزراعية أو الصناعية الزراعية وذلك حسب التراخيص الفنية المتعلقة بالمشروع وحسب دراسات الجدوى الاقتصادية مع طلب مستندات الحيازة لأماكن إقامة هذه المشاريع.
وهناك تنوع كبير في الأنشطة التمويلية ولا تقتصر على نوع محدد حيث يقوم المصرف بتمويل الإقراض وفق السيولة المتوافرة لديه، ويسعى لتحسين مستوى السيولة عن طريق زيادة رأس المال الاسمي للمصرف، من أجل تدعيم المركز المالي للمصرف الزراعي التعاوني، وتحسين كفاية الأموال الخاصة لديه، وتحسين سيولته، والاستمرار بالقيام بالمهام الموكلة إليه، والعمل على تحصيل القروض المستحقة الأداء وتمويل الفلاحين من هذه الأموال المحصلة، واللجوء إلى حسم السندات لدى مصرف سورية المركزي عند الحاجة للإقراض، وجذب مزيد من الإيداعات والالتزام بكل ضوابط التمويل الواردة ضمن نظام العمليات والتعليمات التطبيقية وتعليمات مصرف سورية المركزي، من أجل توفير السيولة اللازمة لتمويل الفلاحين، والاستمرار بدعم وتمويل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

الجرارات الزراعية

• هل توجد مشكلة بالضمانات وتأمين الجرار للفلاحين، وكيف تمنحون هذه القروض، وما التسهيلات المقدمة من قبلكم بهذا الخصوص..؟
يزداد الطلب على قروض الجرارات من الفلاحين والمصرف يقوم بتمويل هذه القروض بحالتين إما أن يتم تمويل الجرار بنسبة ٥٠ بالمئة من قيمته والمقترض يساهم بنسبة ٥٠ بالمئة بضمانة الجرار نفسه، وإما في حالة رغبة التمويل بنسبة ٧٠ بالمئة من قيمة الجرار يساهم المقترض بنسبة ٣٠ بالمئة، وفي هذه الحالة يضاف إلى رهن الجرار ضمانة عقارية مقبولة كافية لتغطية الفرق ما بين ضمانة الجرار ونسبة التمويل، وتم منح نحو ١٢٦ مليار ليرة سورية، لحوالى ٦٧٧ مستفيداً.

• هل لدى المصرف الزراعي خطة لتشميل قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالضمان مع مؤسسة ضمان المخاطر..؟
تم توقيع اتفاقية بين مؤسسة ضمان مخاطر القروض والمصرف الزراعي التعاوني، وتم إبلاغ فروعنا لاعتماد صك الضمان الصادر عن مؤسسة ضمان مخاطر القروض من ضمن الضمانات النقدية، وتم التأكيد على فروعنا للاطلاع على الاتفاقية وتعريف الفلاحين بهذا المنتج الوارد بالاتفاق، حيث يتم التواصل بين فروع المصرف والمؤسسة المذكورة بعد استكمال الملف من قبل فروعنا.

٣٠ فرعاً خارج الخدمة

• ماذا فعلتم لإعادة تأهيل الفروع المدمرة، وما عدد الفروع العاملة لدى المصرف، وعدد الفروع الخارجة عن الخدمة..؟
بهدف استمرار عمل الفروع وتسهيل تقديم الخدمة الفلاحين والمتعاملين معها تمت إعادة تأهيل بعض الفروع المدمرة منها (السفيرة – حلب – حمص – يبرود) على بنود خطة إعادة الإعمار، إضافة إلى إدراج بعض فروع المصرف التي بحاجة إلى إعادة تأهيل وتأمين التجهيزات المصرفية اللازمة لاستمرار عملها ضمن الخطة الاستثمارية للمصرف من كل عام.
ويبلغ عدد الفروع العاملة /٧٦/ فرعاً تؤدي جميع الخدمات المصرفية، سواء ضمن مقراتها الأساسية أو المقرات البديلة، و٣٠ فرعاً خارجة عن السيطرة منها بعض فروع (حلب- الرقة- إدلب – دير الزور).

الربط الإلكتروني

• ما المرحلة التي وصل إليها المصرف الزراعي التعاوني في مجال الدفع الإلكتروني..؟
يعمل المصرف على تطوير خدماته المالية والمصرفية للوصول إلى الشمول المالي والتحول الرقمي من خلال سعيه إلى الوصول إلى بيئة مصرفية تقنية آمنة ومرنة تغطي متطلبات المرحلة القادمة، ولتحقيق ذلك يعمل المصرف على تطوير أنظمته التقنية وتجهيزاته الحاسوبية وبرامجه المصرفية وبناء مركز معلومات وفق المعايير العالمية وتوصيات مصرف سورية المركزي، وقرارات مجلس النقد والتسليف ليتماشى مع التطورات الحالية والمستقبلية من خلال ربط المصرف مع منظومة الدفع الإلكتروني، من خلال المشاريع التقنية المدرجة ضمن الخطة الاستثمارية للمصرف والعمل على تنفيذها.
حيث تعاقد المصرف على مشروع تطوير برمجي للربط مع منظومة الشركة السورية للمدفوعات وتم إنجاز واجهة الربط البرمجي معها وتطوير تطبيق إلكتروني (ويب + هاتف محمول خاص بالمصرف يؤمن للمتعاملين خدمات الاستعلام عن الرصيد التحويل بين حسابات المتعامل دفع الفواتير عبر بوابة الشركة السورية للمدفوعات والمشروع حالياً قيد التنفيذ في مرحلة الاختبارات النهائية مع الشركة السورية للمدفوعات.
كما أبرم المصرف اتفاقية تعاون مع المصرف التجاري السوري تم بموجبها نشر نقاط بيع (POS) تعود ملكيتها للمصرف التجاري في بعض فروع المصرف الزراعي التعاوني وعددها حالياً /٢٠/ فرع، تؤمن نقاط البيع تقديم خدمات الدفع الإلكتروني السحب النقدي، والاستعلام لحاملي بطاقة المصرف التجاري ونسعى لتوسيع نطاق تقديم الخدمة بزيادة عدد نقاط البيع ونشرها في فروع جديدة.
ويوجد لدى المصرف /١٤/ صرافاً آلياً متصلة مع محولة المصرف العقاري، وتتم متابعة تشغيلها وصيانتها بالتنسيق مع المصرف العقاري، ويسعى المصرف للربط مع إحدى شركات الدفع الإلكتروني المرخصة.

على رأسها تأمين السماد

• ما أبرز الصعوبات التي تواجهكم..؟
يعمل المصرف على تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بالمشاركة مع الجهات المعنية، حيث يلجأ إلى تأمين الأسمدة محلياً من الشركة الروسية المستثمرة لمعامل الأسمدة أو من شركات محلية بموجب عقود داخلية، واستيراداً من الدول الصديقة والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية.
وبالنسبة للبذار يقوم المصرف ببيع البذار الذي يقع تأمينه على عاتق المؤسسة العامة لإكثار البذار وفق اتفاقية مبرمة مع المؤسسة، وبيع الشلول المصنعة من قبل المؤسسة العامة للصناعات النسيجية وفق اتفاقية مبرمة معها.
كما أن هناك صعوبات كبيرة يعاني منها المصرف لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وخاصة الأسمدة بأنواعها كافة في ظل الحصار الجائر على بلدنا وقانون قيصر، وتوقف معامل الأسمدة، وفشل المناقصات التي تقوم بها المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، وتوالي سنوات الجفاف التي مرت على القطر، الأمر الذي أدى إلى عدم تحصيل جميع الديون المترتبة على الفلاحين بسبب تعثر المقترضين وعدم قدرتهم على السداد.
كما يعاني المصرف نقص السيولة بسبب الالتزامات الكبيرة المترتبة عليه جراء تسديد قيم الأسمدة المستجرة من الشركة العامة للأسمدة من جهة، وتسديد قيم السماد المستورد من سماد اليوريا بموجب العقد المبرم مع إحدى الدول الصديقة لتوريد كمية /٥٠/ ألف طن من سماد اليوريا مقايضة مع الفوسفات السوري الخام، وعليه اضطر المصرف وبعد موافقة اللجنة الاقتصادية الحصول على قرض من مصرف سورية المركزي بمبلغ /٣٠٠/ مليار ليرة سورية لتسديد قيم السماد.

1000 مليار

القيم المتبقية للفلاحين ثمن محاصيلهم ستسدد تباعاً

• منح نحو ١٢٦ مليار ليرة لـ ٦٧٧ مستفيداً من الجرارات
• المصرف يربح ٨١ ملياراً ولديه ١٤ صرافاً فقط

الحدث الاقتصادي الأبرز في سورية على مدار سنوات طويلة

المعرض التصديري الأول «إكسبو سورية ٢٠٢٤»

توقعات بتوقيع عقود تصدير للبضائع السورية من قبل رجال الأعمال العرب

■ هناء غانم- جلنار العلي

كشف رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أن الحكومة بصدد جعل «إكسبو سورية ٢٠٢٤» معرضاً سنوياً، لافتاً إلى أن تنظيم هذا المعرض كان مميزاً هذا العام.

وجال عرنوس أمس برفقة عدد من الوزراء والمسؤولين على أجنحة المعرض الذي يختتم فعالياته اليوم الأحد، واطلع على منتجات الشركات الغذائية والنسيجية، والطبية، والكيماوية، وغيرها.

وفي تصريحات صحفية له على هامش زيارته للمعرض قال عرنوس: شاهدنا أن هناك صناعات سورية أصبحت منافسة وترتقي لأحسن الصناعات، وخصوصاً أن هناك ٦٠٠ شركة سورية تشارك في هذا المعرض وتشغل مساحة تزيد على ٥٠ ألف متر مربع، إضافة إلى قدوم ٣ آلاف زائر من خارج سورية.

وأكد عرنوس حرص الحكومة على تلبية مطالب الصناعيين والمنتجين، لافتاً إلى أن الإجراءات أحادية الجانب لها تأثير سلبي من جهة زيادة التكاليف وصعوبة وصول المواد الأولية والتصدير، ورغم ذلك استطاع صناعيو وتجار سورية والوزارات المعنية التعاطي معها بكل ما يستطيعون وأعادوا الإقلاع بعجلة الإنتاج، وتم إنجاز هذا المعرض.

وأشار عرنوس إلى أن المعرض أكبر دليل على أن الصناعة السورية بخير، والتجار والصناعيون والمصدرون السوريون وشركات النقل جميعهم متعاونون لكي تصل جميع البضائع والمنتجات السورية لكل الدول، منوهاً بالجهود المخلصة التي بذلت لإنجاح هذا المعرض، موضحاً أن هناك العديد من الزوار العرب وقعوا عقوداً مع المنتجين السوريين، لافتاً إلى أن المعرض نتاج التعاون بين اتحادات غرف الصناعة والتجارة والمكتب الإقليمي للصادرات وكل الجهات المشاركة، بالإضافة للدعم الحكومي المساند لكل الصناعيين.

وشهدت العاصمة دمشق يوم الأربعاء الماضي في الرابع من أيلول حدثاً اقتصادياً صنفه الكثير من رجال الأعمال والصناعيين والتجار بأنه الحدث الأبرز في سورية على مدى سنوات طويلة، وهو معرض «إكسبو سورية ٢٠٢٤»- المعرض التصديري الأول، وقد تأمل الكثير منهم أن يكون رافعة للاقتصاد السوري وانطلاقة لتحسين الصادرات وإعادة المنتج السوري إلى ألقه على الساحة العربية وربما العالمية أيضاً.

وفي هذا الصدد، اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل في تصريح لـ«الاقتصادية» أن أهمية معرض إكسبو سورية ٢٠٢٤ كحدث اقتصادي لا تتمثل في كونه فقط المعرض الأول الذي يضم حجماً كبيراً من المنتجات السورية، وليس للقدرة التصديرية فيه، أو حجم المشاركات الكبيرة فيه أو العدد الكبير للزوار المستوردين من الدول الأخرى الذين قدموا لهذا المعرض الذي تجاوزت مساحته أكثر من ٥٠ ألف متر مربع، وإنما لمدلولاته العميقة بأن سورية على الرغم من كل الظروف التي مرّت بها على مدى ١٣ عاماً أمتلك شعبها الإصرار والإيمان بالعمل وعلى أمل أن القادم أفضل.

وتابع الوزير: «تجذرت على الأرض السورية التجارة والصناعة والزراعة، فقد كانت سورية عبر التاريخ مركزاً أساسياً على طريق قوافل التجارة وطريق الحرير، وقد علّمت التجارة والصناعة لكثير من البقاع على الأرض، واليوم نرى حالة الصمود والتحدي التي عاشها كل الصناعيين في سورية وفي مختلف القطاعات ليس فقط النسيجي الذي تأقلم صناعيوه مع كل الظروف الصعبة، وإنما أيضاً الصناعات الغذائية والكيميائية والهندسية، حيث تحلى كل من عمل في هذه القطاعات رغم المصاعب والعقوبات بالعزيمة والإرادة»، معتبراً أن هذا المعرض هو خير دليل على إصرار كل الشركات والمنتجين لعرض منتجاتهم بحماسة لاستعادة أسواقهم في الخارج.

وعبّر الخليل عن فخره بحضور المنتج السوري لأنه يمتلك ميزات عالية ومواصفات رفيعة بجودة عالية، وبأسعار قابلة للمنافسة في كل الأسواق رغم ارتفاع التكاليف والظروف الصعبة التي مرت بها الصناعة السورية ورغم حاجة الكثير من الصناعيين لإعادة تأهيل منشآتهم التي تضررت بفعل الحرب، لكن هذا الإصرار والتحدي كان بفضل مرونة القطاع الخاص وديناميكيته لإعادة موقع المنتج السوري.

«لماذا التصدير؟» تساؤل طرحه وزير الاقتصاد خلال تصريحه، مجيباً بأنه يعتبر رئة وتنفس العملية الاقتصادية في كل البلدان وهو الرائد والأساس لموارد القطع الأجنبي في كل الدول، وهو في سورية عامل مهم لتأمين احتياجات البلاد من المواد التي لا يمكن إنتاجها محلياً، حيث يمكن استيراد المواد التي لا يمكن زراعتها في سورية نتيجة الظروف أو المواد الأولية التي تحتاجها الصناعات السورية، كما يساعد على تصريف فائض إنتاج الكثير من المنشآت الذي تشكل نتيجة تراجع القدرة الشرائية، وذلك من خلال تصديرها إلى الأسواق الخارجية بدعم حكومي وجهود مشتركة من كل الاتحادات، ما يشكل فرصة للعمل بطاقات إنتاجية أعلى ولتشغيل اليد العاملة بشكل أكبر ولاستثمار الموارد المحلية بشكل أفضل، وللنمو الاقتصادي أيضاً، علماً أن استعادة النمو ليس بالأمر السهل وإنما يكون بالتدريج مع حالة التنامي والتعافي والإرادة والعزيمة الموجودة، إضافة إلى الانطباعات التي خلقتها المنتجات السورية من خلال مستوردين من دول عديدة تم الاجتماع بهم خلال زيارة أروقة المعرض، وهذا ما يدعو للتفاؤل الكبير بالعودة إلى حصة سوقية أكبر بدول أخرى اعتاد الكثير منها قبل سنوات الأزمة المنتج السوري سواء بالملبس أو الغذاء.

تحسن بقيم الصادرات

وفي السياق ذاته، أكد الخليل أن التصدير تراجع خلال سنوات الحرب بشكل كبير نتيجة العقوبات الاقتصادية على الشحن والتأمين وإغلاق الحدود مع كثير من الدول، حيث صار هناك عجز بالميزان التجاري أكبر مما كان عليه في السابق، ولكن نتيجة قدرة واستطاعة قطاع الأعمال الخاص والقطاع الحكومي للعمل سوية وإيجاد مخارج للالتفاف على تلك العقوبات، وقد حققت هذه القطاعات النجاح بشكل مشترك بالوصول بشكل أكبر إلى الأسواق الخارجية، فاليوم على الرغم من تراجع التصدير ولكن وصلت الأرقام في العام الماضي إلى مليار يورو من الصادرات بزيادة تصل إلى ٦٠ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢٢، ولكن الطموح هو العودة إلى قيم تصل إلى ٩ مليارات يورو كما كان هو الحال قبل الحرب، علماً أن غياب الكثير من الموارد التي كانت لوقوعها في مناطق خارجة عن السيطرة، وتضرر قطاعات كثيرة أثر بشكل كبير في التصدير.

وإلى ذلك، أكد وزير الاقتصاد أن الصناعة صارت تحتل نسبة أكبر بهيكل الصادرات السورية وبالتالي فقد صارت القيمة المضافة أفضل.

دعم حكومي

وفي تصريح لـ«الاقتصادية» أكد وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أن مشاركة أكثر من ٦٠٠ منشأة متخصصة في إكسبو من مختلف الصناعات والقطاعات هو دليل واضح على الدعم الحكومي المتواصل للصناعة الوطنية ولكل الفعاليات الاقتصادية، من خلال تأمين المواد الأولية الداخلة في الإنتاج والقطع التبديلية التي تدخل في العديد من خطوط الإنتاج لافتاً إلى أن إصرار الصناعيين أيضاً في المدن والمناطق الصناعية أمام آلاتهم رغم الظروف لتقديم منتج وطني ذي جودة عالية ينافس على مستوى العالم.

وأضاف الوزير جوخدار إن وجود هذا العدد من الزوار على المستوى العربي والعالمي يدل على أهمية هذا المعرض وعلى حالة من النمو الاقتصادي والدور المميز للصناعة السورية والسمعة العريقة لها حول العالم.

مشاركة واسعة

من جهته أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي في تصريح له أن المعرض يعتبر واحداً من أهم المعارض الاقتصادية على المستوى الإقليمي.. ويمتاز بالمشاركة الواسعة الطيف في فعالياته من مختلف القطاعات الإنتاجية من زراعية وصناعية، وكذلك الخدمية ولاسيما السياحية منها.

واعتبر أن مشاركة ٦٠٠ شركة محلية تصنع بضائعها في سورية يجعل المعرض علامة فارقة سورية، وحدثاً اقتصادياً كنافذة تتيح لكل الزوار والمشاركين الاطلاع على مشهد الاقتصاد السوري بأبعاده الجديدة، وملامح التعافي المتسارع الذي تجسده مختلف المكونات التنموية في سورية بكل القطاعات (العام والخاص والمشترك).

وبيّن الوزير علي أنه انطلاقاً من توجيهات وكلام الرئيس بشار الأسد فالأولوية المتقدمة اليوم للإنتاج وتوفير فرص العمل لمعاودة بناء الاقتصاد والإقلاع بأدوات التنمية عموماً، وأنه يجب أن نتكامل بكل الأدوار والقطاعات على اختلافها لدعم الإنتاج وتعزيزه حسب الإمكانات المتاحة بكل طاقاتنا والارتقاء به.. ولاسيما بعد تحرير الجزء الأكبر من الأراضي في سورية من الإرهابيين وضرورة تمكين وإعادة المناطق المحررة إلى المضمار التنموي.

وقال: نسعى جميعاً إلى تظهير نتائج طيبة للمعرض على الرصد الضروري لواقع التعافي الاقتصادي المتدرج في بلدنا، ثم تعزيز تدفق المنتج السوري إلى الأسواق الخارجية بما ينطوي عليه من مقومات جودة وميزات جاذبة، معتبراً المعرض فرصة لعرض نتائج الإصرار والإرادة السورية في معاودة الانتعاش وترميم ما خربته سنوات الحصار والحرب على بلدنا الحبيب سورية.

دعم مادي للتصدير

مدير هيئة دعم وتنمية الصادرات السورية ثائر فياض، أشار في تصريح لـ«الاقتصادية» إلى أن الهيئة أقامت ضمن المعرض مركزاً للاستعلام عن الصادرات السورية بالتعاون مع موسوعة المصدر السوري، لاستهداف الوفود القادمة من الخارج لمعرفة المواد المعدة للتصدير ونوعية الصادرات ووجهات التصدير وبرامج الدعم المقدمة وعناوين الشركات المنتجة وغير ذلك، لافتاً إلى أن الفكرة الأساسية من معرض إكسبو سورية ٢٠٢٤ هو التشاركية بين القطاعين العام والخاص، من خلال إقامة معرض تصديري شامل لكل القطاعات النسيجية والغذائية والكيميائية والهندسية، بدلاً من المعارض التخصصية التي كانت تقام في السابق.

وبيّن فياض أن دور الهيئة يتمثل بالدعم المعنوي والمادي، لأنها إحدى الجهات التابعة لوزارة الاقتصاد، علماً أن الهيئة تنتظر نهاية المعرض حتى تقر قيمة الدعم وذلك لمعرفة قيمة الفواتير الحقيقية، لافتاً إلى أن هدف الدعم تعويض جزء من العجز الناجم عن الفروقات بين النفقات، علماً أنه لن يتم صرف الدعم للشركات وإنما سيتوجه للجهات المنظمة للمعرض.

وفي تصريح لـ«الاقتصادية»، أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري أن معرض «إكسبو سورية» يعتبر خطوة من أهم خطوات الترويج

وزير الاقتصاد لـ«الاقتصادية»: إكسبو سورية له مدلولاته العميقة وهو خير دليل على إصرار المنتجين والصناعيين

وزير الصناعة لـ«الاقتصادية»: دليل واضح على الدعم الحكومي المتواصل للصناعة الوطنية

«إكسبو سورية» خطوة من أهم خطوات الترويج للمنتج السوري

للمنتج السوري لما سيؤدي من دور مميز في التعريف بالصناعات والمنتجات السورية لاستعادة موقعها في الأسواق التصديرية، مبيناً أن القطاع الصناعي تجاوز مرحلة التعافي.

وأشار المصري إلى النجاح الكبير الذي حققه معرض موتكس للصناعة النسيجية والذي دفع جميع الفعاليات الاقتصادية لاقامة معرض إكسبو سورية حيث يشمل المعرض كل القطاعات الصناعية النسيجية والغذائية والكيميائية والهندسية، مبيناً أن الصناعة النسيجية والغذائية تحظى بحصة تصديرية جيدة لذلك نسعى من خلال معرض إكسبو سورية إلى التركيز وتسليط الضوء أكثر على القطاع الهندسي والكيميائي اللذين يستحقان الدعم الحكومي للتوجه إلى التصدير بشكل أكبر، لافتاً إلى أن المعرض يضم كل القطاعات الصناعية عبر أجنحة مدينة المعارض ليكون الأضخم من حيث المساحة والتنوع والزوار، مؤكداً أن المعرض لا يقل أهمية عن المعارض في أوروبا ودبي وغيرها للترويج للمنتج السوري الذي يعرفه الجميع وليعود إلى مكانته التي كان عليها في السابق، لافتاً إلى أن المعرض يستهدف رجال الأعمال السوريين المغتربين والعرب، ويؤدي إلى إنعاش الاقتصاد السوري بالمجمل.

فتح قنوات تصديرية جديدة

من جهته رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام أشار في حديثه لـ«الاقتصادية» إلى أهمية المعرض في فتح أسواق جديدة للصادرات السورية، مشيراً إلى أنه سوف يسهم في فتح قنوات تصديرية للمنتجين السوريين في تنويع وعرض منتجاتهم أمام المصدرين ورجال الأعمال العرب والأجانب الزائرين ما يؤدي إلى رفع حجم وتشغيل المنشآت الصناعية وتأمين المزيد من فرص العمل وزيادة الواردات من القطع الأجنبي ما يعود بالفائدة على الصناعة بشكل خاص والاقتصاد السوري بشكل عام.

حدث اقتصادي كبير.

بدوره قال رئيس غرفة تجارة حلب عامر حموي لـ«الاقتصادية»: إن إكسبو ٢٠٢٤ يعتبر نقلة نوعية للاقتصاد السوري باعتباره سوف يسهم في فتح قنوات تصديرية للمنتجين السوريين مؤكداً أهمية الحدث الاقتصادي الكبير باعتباره بوابة اقتصادية جديدة نحو العالم العربي والعالم سيشكل فرصة لإعادة الألق للمنتج الوطني والحضور التجاري والسمعة الطيبة التي لطالما اشتهرت بها سورية.

إكسبو سورية ما يسهم في تنويع المنتجات ضمن المعرض أمام المصدرين ورجال الأعمال العرب والأجانب الزائرين وفتح قنوات تصديرية للمنتجين السوريين.

تكاتف الجهود

وفي تصريح لـ«الاقتصادية» قال نائب رئيس غرفة صناعة حلب مصطفى كواية: إن معرض الصادرات السورية إكسبو سورية هو حدث اقتصادي مهم وبارز ويحمل العديد من المضامين والأهداف الرامية بمجملها لإعطاء المزيد من الدعم للاقتصاد والصناعة والإنتاج من خلال إيجاد منافذ تصديرية جديدة للمنتج السوري تتيح دعم العملية الإنتاجية، مبيناً أن غرفة صناعة حلب حرصت على تسخير كل إمكانياتها لضمان نجاح المعرض وتحقيق أوسع مشاركة الصناعيين والمنتجين وهو ما أثمر عن مشاركة واسعة من صناعيي حلب وخصوصاً في مجال الصناعات النسيجية والتي شكلت أكثر من نصف إجمالي المشاركات النسيجية في المعرض إلى جانب مشاركات واسعة من باقي الصناعات.

ومن المهم حسب كواية تكاتف كل الجهود لدعم وتشجيع التصدير وتذليل كل العقبات التي تواجه العملية التصديرية لكون التصدير اليوم إحدى أهم القنوات التي تحقق وتجلب القطع الأجنبي للبلد وهذه المسؤولية تقع على عاتق الجميع ومن المهم أن تتكاتف كل الجهود لتحقيق هذا الهدف.

وخلص كواية بالقول: مما لاشك فيه أن المعرض ناجح على أكثر من صعيد وتأمل ونتمنى أن يتكلل النجاح بنتائج حقيقية وملموسة من خلال إبرام عقود تصديرية تدعم العملية الإنتاجية..

دعم للإنتاج

أمين سر غرفة صناعة حلب محمد رأفت شماع أشار إلى أن إكسبو سورية بانطلاقته القوية والمشاركة الواسعة فيه يجسد رغبة الجميع في إعادة الألق للصادرات السورية، لافتاً إلى الحضور الكبير الذي شهده المعرض من زوار ورجال الأعمال عرب وأجانب يبشر بإبرام عقود تصديرية من شأنها دعم العملية الإنتاجية في مختلف القطاعات الصناعية والاقتصادية.

وزير التجارة الداخلية: المعرض علامة فارقة وحدث اقتصادي مهم وفرصة لعرض نتائج الإصرار والإرادة السورية في معاودة الانتعاش

... الوفد الكويتي

أحد المغتربين السوريين في دولة الكويت قال لـ«الاقتصادية»: إكسبو سورية ٢٠٢٤ يعتبر نقلة نوعية لسورية وخاصة بعد سنوات الحرب التي عانى منها الاقتصاد السوري.

دول صديقة

السفير الإيراني بدمشق قال لـ«الاقتصادية» على هامش المعرض: رغم العقوبات الاقتصادية التي طالت سورية تشهد اليوم تطوراً كبيراً يؤكد أن هذا البلد حي وشعبه حي وأن القيادة السورية حكيمة، ونحن متفائلون بمستقبل أفضل لهذا البلد الشقيق.

وفي تصريح لـ«الاقتصادية» قال عمدة مدينة طهران علي رضا زاكاني: إن معرض إكسبو سورية هو جزء بسيط من إمكانات سورية وهو خطوة على الطريق الصحيح يمكن استغلالها في مجال التبادل التجاري بين البلدين بعيداً عن التعامل بالعملة الأجنبية بأن يكون هناك عملة معتمدة بين البلدين.

المنتجات التراثية حاضرة

مدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ثريا إدلبي، أكدت في تصريح لـ«الاقتصادية» مشاركة عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت نطاق مؤسسة الوفاء التنموية لترعاهم وتساعدهم على إيصال منتجاتهم، وتقوم الهيئة بدورها بتقديم دعم لهم من خلال تقديم الخدمات التسويقية لهم في المعارض الدولية للوصول بمنتجاتهم إلى الشركات الخارجية العربية وحتى الأجنبية بشكل مجاني، وهذا يعد فرصة كبيرة لهم.

ولفتت إلى أن جناح الهيئة ضم سيدات من مدينة دوما في ريف دمشق يعملون على الأغباني، كما حضر الموزاييك الحجري في الجناح أيضاً وهو قليل جداً، وكان هناك إصرار لوجود الحرفيين للاطلاع على آلية التصنيع من الزوار، وهذا مصدر فخر بالمنتجات التراثية السورية، آملة مساعدة هؤلاء الحرفيين والصناعيين للوصول إلى العالمية.

صادرات زراعية

في حين أكد مدير مؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع في تصريح لـ«الاقتصادية» أن المؤسسة تلقى دعماً حكومياً جيداً على شكل سلف مالية، وقد كانت تجربة تصدير الحمضيات تجاه العراق في السابق متواضعة جداً وكانت تتم كمحاولة أولى من خلال سيارات المؤسسة، أما اليوم فهناك محاولات من خلال إكسبو سورية على اطلاع الزوار سواء كانوا سوريين أو من دول الجوار كليبيا والسودان والأردن والعراق على المنتجات الزراعية في سورية كالحمضيات والتفاح إضافة إلى منتجات زراعية أخرى ومنتجات استوائية بدأت تجربتها في محافظة طرطوس لبحث إمكانية تصديرها إلى دول الجوار.

وأضاف: «يعد المعرض كغيره من المعارض الدولية التي تقام في الدول الأخرى، حيث يتم عرض المنتجات أمام الزوار القادمين لرؤية هذه المنتجات، وقد عرضنا إضافة إلى المنتجات الزراعية بعض منتجات الأعشاب الطبيعية والزهورات وسواها»، لافتاً إلى أنه يجري حالياً دراسة لتوقيع عقود تصديرية من الزوار، حيث سيقومون بالاطلاع على الأسعار التقديرية، وعلى الروزنامة الزراعية لمعرفة مواعيد مواسم الإنتاج الحقيقية لبعض المنتجات كالبصل والرمان والحمضيات والتفاح، ليتم إجراء مفاوضات باللاحق، مشيراً إلى أن المؤسسة عرضت على الزوار شحن الصادرات عبر سياراتها إلى دول الجوار لأنها تمتلك أسطولاً كبيراً.

نافذة سورية إلى العالم

رئيس القطاع الغذائي، نائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها، طلال قلعجي أكد لـ«الاقتصادية» أن معرض الصادرات إكسبو ٢٠٢٤ هو نافذة سورية إلى العالم موضحاً أهمية المعرض للترويج للمنتجات السورية من خلال الشركات سواء الغذائية أو النسيجية أو غيرها من القطاعات لتكون هذه الشركات هي سفراء سورية في الخارج.

وأضاف قلعجي: إن الصناعات السورية الغذائية تصدر إلى نحو ١٠٠ دولة في العالم ونسعى من خلال إكسبو إلى وصول المنتجات السورية إلى أكبر عدد من الدول في العالم موضحاً جودة المنتجات السورية المصنعة، والتي تطابق المواصفات العالمية والقياسية، هذه الميزة التنافسية تؤهلها لتكون في الأسواق العالمية.

وأضاف قلعجي: إن هذا الحضور العربي والأجنبي الكبير في إكسبو ٢٠٢٤ يبشر بأرقام وعقود قادمة لتثبيت عقود مع الشركات المشاركة، وبالتالي تنشيط الصادرات وإعادة سورية للأسواق الخارجية.

آراء المشاركين والزوار

وكان لـ«الاقتصادية» جولة في المعرض وحديث مع بعض المشاركين والزوار، حيث اعتبر الإعلامي الكويتي بدر العازمي أن هذا المعرض هو إنجاز رغم الظروف التي مرت بها سورية وكل التحديات الخارجية، مؤكداً أنه رأى خلال جولته في المعرض الكثير من المواد الغذائية والإنشائية، فما تم لإنجاز هذا المعرض هو أمر يشكر عليه، متمنياً أن يرى هذا المجهود النور قريباً.

أحد المغتربين السوريين المقيمين في الكويت، أكد أن هذا المعرض إنجاز وبمثابة نقلة نوعية لسورية القديمة، معبراً عن سروره بمثل هذه الفعاليات الاقتصادية، آملاً أن تكون سورية في المقدمة خلال الفترة المقبلة.

بينما قال أحد الزوار العراقيين: «هذه هي المرة الأولى التي أزور فيها سورية، وهناك إنتاج ضخم وبنوعية عالية، وشاهدت أعداداً كبيرة من الزوار العراقيين ومن ليبيا والكويت والسعودية»، متوقعاً أن يكون القادم أفضل.

عماد الن وهو الرئيس التنفيذي لإحدى الشركات الغذائية التي كانت في المعرض، أكد لـ«الاقتصادية» أن سورية تعافت من الكثير من المنغصات، وقد بدأت الصناعة تظهر بشكل كبير في كل المحافل الدولية، مبيناً أن شركته تصدر لحوالي ٨٠ دولة نحو العالم، ولديها خبرة بكل الأسواق العالمية تقريباً، وهناك الكثير من رجال الأعمال الخارجيين قدموا إلى المعرض لزيارته وبحث التوسع بالمنتجات السورية بشكل أكبر.

وقد كان لحرفيي الحلويات حضور جيد في المعرض، حيث أكد أحد المشاركين بالمعرض بجناح للحلويات، أن مشاركته في المعرض هي واجب أكثر ما تكون مشاركة تجارية، فهذا المحفل الاقتصادي المهم يحتاج إلى حضور كل الشركات والفعاليات الاقتصادية لإعادة المنتج السوري إلى مكانه الطبيعي على مستوى العالم، وقد يحقق للصناعة السورية نقلة نوعية، لافتاً إلى أن شركته كانت في السابق تصدر للكثير من الدول العربية ولأكثر من دولة أجنبية، ولكن الظروف الصعبة التي مرت بها سورية حالت دون الاستمرار بذلك، منوهاً بالجهود الحكومية لعودة العمل عمّا كان عليه.

أما أيمن نعمة وهو أحد العاملين في شركة حلويات أخرى، فأكد أن شركته قدمت طلباً للمشاركة بهذا المعرض لتعزيز الإنتاجية في سورية والمساهمة بتنمية الصادرات، علماً أن لشركته أفرعاً في دول أخرى كأستراليا وكندا والنرويج وألمانيا وبعض البلدان العربية، آملاً تحقيق ترويج أكبر لمنتجات شركته.

المصري لـ«الاقتصادية»:
القطاع الصناعي تجاوز مرحلة التعافي ودور مهم في التعريف بالمنتجات السورية

اللحام لـ«الاقتصادية»:
فتح أسواق ومنافذ جديدة أمام الصادرات السورية

هزاع لـ«الاقتصادية»:
زوار يدرسون عقوداً تصديرية لمنتجاتنا الزراعية السورية

إدلبي لـ«الاقتصادية»:
قدمنا خدمات تسويقية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٤/ ٨ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

الشركات المساهمة الضرورة التي نؤجلها دوماً

رقم مثير للانتباه.. «٩٥» ألف شركة سورية منها «٥١» شركة مساهمة فقط «٧» منها متوقفة عن العمل

د. قاسم لـ «الاقتصادية»: تؤمّن فرصاً مهمة لتوظيف الأموال وتعزيز القاعدة الإنتاجية في البلاد

■ شادية إسبر

في عصر المعلومات والشفافية، تعتبر مؤشرات الشركات أداة لا غنى عنها لفهم الأداء واتخاذ القرارات، فالتعاون بين الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين والهيئات التنظيمية هو ما يضمن دقة هذه المؤشرات وموثوقيتها، لذا يجب على الشركات الاستثمار في أنظمة تدقيق قوية لضمان استدامة نجاحها ونموها في الأسواق التنافسية، وانطلاقاً من الواقع الراهن والحاجة لرسم سياسات اقتصادية صحيحة للخروج من الظرف القاسي والانطلاق إلى المستقبل، تأتي أسئلة كثيرة لتطرح نفسها بقوة، أولها من يضع مؤشرات أداء الشركات ويدقق في صحتها؟ وما الشكل القانوني الأنسب للمرحلة القادمة؟ وماذا في القوانين الناظمة المتعلقة واستجابتها لمتطلبات المرحلة؟ لماذا العزوف عن الإنشاء أو التحول إلى شركات مساهمة مفتوحة رغم أهميتها؟ هل التشريعات المتعلقة وافية؟ أين تكمن المشكلة؟ وهل من مقترحات في طريق الحلول؟

الشركات.. واقع ومستقبل

عام ٢٠١١ صدر قانون الشركات بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩، ووفق المادة الخامسة منه التي نصت على الشكل القانوني للشركات: «تتخذ الشركات في سورية أحد الأشكال التالية.. شركة التضامن، شركة التوصية، شركة المحاصة، الشركة المحدودة المسؤولية، الشركة المساهمة المغفلة»، وبعد ١٣ عاماً في منتصف شباط الماضي صدر القانون رقم ٣ لعام ٢٠٢٤ الخاص بإحداث وحوكمة وإدارة الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة، وجاء في المادة الثانية منه: «يهدف هذا القانون إلى الإسهام في تنمية القطاع العام الاقتصادي، من خلال تنظيم إحداث الشركات المساهمة العمومية والشركات المساهمة العمومية القابضة والشركات المشتركة، التي تدخل فيها الدولة ممثلة بالخزينة العامة أو المؤسسات والشركات العامة في ملكية أو إدارة تلك الشركات، مع الأخذ بالحسبان معايير الحوكمة، وذلك ضماناً لتحقيق الكفاءة الإدارية والاقتصادية».

فلماذا لم نر أثراً على الواقع؟

خبراء في الاقتصاد أوضحوا في تصريح لـ«الاقتصادية» أن هذا المرسوم يخص الشركات والمؤسسات العامة.. ويسمح لها إما أن تتحول إلى شركات مساهمة عمومية أو أن تندمج ببعضها لغاية هذا التحول، وفي كلتا الحالتين تبقى ملكية ١٠٠ بالمئة من هذه الأسهم للحكومة أو القطاع العام، أو (حسب هذا المرسوم) فقد سمح أن تدخل المؤسسات والشركات العامة كشريك في الشركات المساهمة العامة كغيره من الشركاء الخاصين وذلك حسب قانون الشركات النافذ حالياً (رقم ٢٩ لعام ٢٠١١) ولغتوا إلى أن كل ما ذُكر أعلاه يأتي تحت عنوان التشاركية، مع التحفظ على الشكلين الأول والثاني أي عن تحول شركات حكومية إلى شركات مساهمة حكومية.

وردداً على سؤال هل شهد قطاع الأعمال أي تحرك للاستفادة من القانون رقم ٣؟ ولماذا؟ أشار متابعون إلى أن قطاع الأعمال لم يشهد أي تحرك للاستفادة من القانون رقم ٣ ولا غيره من القوانين التشجيعية، لأن الوقت للاستثمار غير مناسب، فنحن كنا وما زلنا بوضعية حرب.

وبشأن أي نوع من الشركات هو حاجة المرحلة الاقتصادية المقبلة وأكثر فاعلية لمرحلة إعادة إعمار سورية؟ يؤكد الأكاديميون والخبراء في الاقتصاد أن الشكل الأفضل للشكل ونوعية الشركات في الحاضر والمستقبل هو الشركات المساهمة العامة.

شركات المساهمة العامة للحاضر والمستقبل

أهمية الشركات المساهمة العامة في تعزيز القطاعات الاقتصادية، أوضحها الدكتور عبد الرزاق قاسم رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية في حديث خاص لـ«الاقتصادية» قال فيه: تلعب الشركات المساهمة العامة دوراً بارزاً في الاقتصاد الوطني وتعزيز أداء قطاعاته الاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال مساهمتها في إعادة توزيع الدخل القومي وتنمية الوعي الادخاري والاستثماري، وبالتالي رفع مستوى معيشة المواطنين من خلال توزيع مكاسب التنمية ونمو الاقتصاد إلى أكبر شريحة من المواطنين، حيث تؤمّن فرصاً مهمة لتوظيف الأموال وتعزيز القاعدة الإنتاجية في البلاد.

وعن أسباب ضرورتها في المرحلة المقبلة؟ أضاف قاسم: يكتسب تأسيس شركات مساهمة عامة أو التحول إلى هذا النوع من الشركات أهمية في المرحلة المقبلة وهي مرحلة لإعادة إعمار سورية بغية الانتقال إلى اقتصاد منظم يوزع منافعه على أكبر شريحة ممكنة من شرائح المجتمع ويعمل وفق الضوابط والتشريعات وإشراف الدولة بدلاً من اقتصاد الظل.

كما أوضح أنها ضرورية أيضاً لقدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال حشد موارد القطاع الخاص بما في ذلك صغار المستثمرين والمدخرين الذين لا يملكون الوقت الكافي والخبرة اللازمة لاستثمار أموالهم، كما أنها ضرورية أيضاً لتحسين العائدات الضريبية نظراً لعملها وفق قواعد الحوكمة الفعالة ومبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة مما يخفض احتمالية التهرب الضريبي الذي يحدث في الشركات الخاصة، بالإضافة إلى ضمان استمرارية حياة الشركة مدة طويلة، وسهولة حصولها على السيولة النقدية من خلال طرح أوراق مالية جديدة عند الحاجة وبالتالي زيادة رأسمالها بشكل يتيح لها القدرة على تمويل خططها التوسعية بأقل التكاليف وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

عزوف لأسباب

ضرائب عالية – ثقافة إدارة – غياب العدالة التنافسية

يبلغ عدد الشركات المساهمة العامة المسجلة لدى مديرية الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك؛ والخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية، ٥١ شركة مساهمة فقط، ومن هذه الشركات يوجد ٧ شركات متوقفة عن العمل، وفي الوقت ذاته يبلغ عدد الشركات المسجلة لدى الوزارة من الأشكال القانونية الأخرى ما يزيد على الـ(٩٥) ألف شركة، وفق رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية.

ومن الأسباب التي تحدّ من رغبة تأسيس الشركات المساهمة العامة أو التحول إلى هذا الشكل القانوني؟ اعتبر الدكتور قاسم أن من أهم هذه الأسباب التي يجب العمل على تلافيها لتشجيع التحول إلى شركات مساهمة، عدم الرغبة في التصريح عن الأرباح الحقيقية لهذه الشركات خوفاً من دفع ضرائب عالية، وتجذّر ثقافة الإدارة الفردية والعائلية لدى مؤسسي هذه الشركات الأمر الذي يستدعي بذل جهود حثيثة لتغيير هذه الثقافة وإبراز أهمية الشركات المساهمة العامة ولاسيما قدرتها على الاستمرارية ونموها لسنوات طويلة بدلاً من انتهاء عمرها عند وفاة المؤسسين أو انتقال الملكية إلى الجيل الثاني من العائلة، كما أن من الأسباب تعدد الجهات الإشرافية والرقابية التي ترخص وتشرف على تأسيس هذه الشركات من وزارات وجهات حكومية متعددة، وهنا يجب العمل على تبسيط إجراءات ترخيص الأعمال وحصر جميع الإجراءات في نافذة واحدة للتعامل مع طلبات التحول، بالإضافة إلى ضرورة تخفيض رسوم تأسيس الشركات المساهمة العامة، مع وجود سبب مهم وهو غياب العدالة والمنافسة المتكافئة بين الشركات الموجودة ضمن القطاع الواحد باختلاف شكلها القانوني، وعدم الجهوزية المؤسسية للتحول.

مؤشرات الأداء لتخطيط إستراتيجي

البيانات التاريخية والتوقعات المستقبلية، ركائز تستند إليها الشركات في مؤشرات الأداء ثم التخطيط الإستراتيجي، وهناك عدة جهات تدقق صحة مؤشرات الشركات، المدققون الداخليون، والخارجيون، كما يوجد في الكثير من البلدان هيئات تنظيمية تراقب الشركات للتأكد من التزامها بالقوانين والمعايير المالية وهذه الهيئات قد تتطلب تقارير دورية تتضمن مؤشرات الأداء، وتعد دقة المؤشرات مهمة لكونها تعكس صحة المعلومات المالية وتساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة، فأي خطأ في البيانات يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، وهو ما نعيشه اليوم جراء أخطاء تراكمية في البيانات، والأخطر فقدان البيانات في أغلب الأحيان!

حول وضع مؤشرات أداء الشركات، بأنها تُحدد نظرياً في دراسة الجدوى الاقتصادية قبل تأسيس الشركة، أخذت «الاقتصادية» آراء عدد من العاملين في المجال الذين اعتبروا أن منها وأهمها كمثال، هو مؤشر الإيرادات السنوية، وبالتالي المردودية الربحية، أي فترة استرداد رأس المال، وأوضحوا أنه عند تأسيس، وفي فترة نشاط الشركة، تتم المقارنة بين ما هو حقيقي على أرض الواقع وبين المؤشرات النظرية المتعلقة بهذا المجال، فإن كانت مؤشرات الدراسة صحيحة أو أكثر مما هي على أرض الواقع أو أقل، فقد يُعاد النظر بآلية عمل الشركة لتتناسب مع ما هو مستهدف.

ميزات ومخاوف ومقترحات

منح القانون رقم ١١ عام ٢٠٢٣ الخاص بإعادة تقييم الأصول الثابتة للشركات القائمة مزايا وإعفاءات مالية وضريبية للشركة التي تقوم بالتحول أو الاندماج على أن تنتج عنها شركة مساهمة مغفلة عامة، ووفق المادة التاسعة منه تصدر هيئة الأوراق والأسواق المالية الموافقات والقرارات المتعلقة بطلبات اعتماد أسهم الشركات الناتجة عن التحول أو الاندماج وإجراءات إدراجها في سوق الأوراق المالية، فما تفاصيل المزايا، وماذا في تذليل المخاوف، ومقترحات لتجاوز الصعوبات؟

في حديثه الخاص لـ«الاقتصادية» رأى رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية أن أهم مزايا تأسيس شركات مساهمة عامة تتمثل في وجود كيان قوي قادر على المنافسة والاستمرار وعلى مواجهة الأزمات المالية ووجود رأسمال ضخم لها يساعدها في تمويل مشاريعها، وخضوعها لإشراف الجهات الرقابية التي تساعدها في تنظيم أعمالها وتقييمها في ضوء التشريعات التي تلتزم بها هذه الشركات ولاسيما قواعد الحوكمة الرشيدة التي تلزمها بفصل ملكية الشركة عن إدارتها وضرورة تعيين إدارة مؤهلة ذات كفاءة لإدارة أعمالها، وتنظيم الصلاحيات والمسؤوليات بين مختلف الأطراف للحفاظ على حقوقهم وتطبيق مبادئ العدالة والمساءلة، وتعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية، ووجود مدقق خارجي مستقل لتدقيق بياناتها المالية.

وأضاف: كما أن إدراجها في سوق الأوراق المالية يسهم في رفع مستوى سيولتها ويسهل عملية الدخول والخروج من هذا الاستثمار مما يتيح توسيع الفرص الاستثمارية المتوافرة في الأسواق المالية وتنويعها وتعزيز دور السوق الاقتصادي ورفع مستوى سيولتها.

ومن وجهة نظر قاسم فإن: المخاوف تتمثل في إخفاق هذه الشركات بسبب عدم التزامها بجميع القواعد المذكورة أعلاه، وعدم التزامها بقواعد الحوكمة والإفصاح والشفافية وسوء إداراتها، وعدم التزامها بقواعد السلوك المهني والقيم الأخلاقية، ما من شأنه أن يضعفها ويؤدي إلى فشلها في تحقيق أهدافها.

مخاطر الصكوك الإسلامية أقل

• وعن مشروع الصكوك الإسلامية؟ أين وصل؟ وما أهميته؟

أنهت هيئة الأوراق والأسواق المالية مشروعها حول قانون الصكوك الإسلامية، وذلك بالتعاون مع كل من وزارة المالية ومصرف سورية المركزي وبمشاركة عدد من الخبراء في مختلف المجالات الشرعية والقانونية والاقتصادية، وتم رفعه إلى مجلس الوزراء لدراسته، حيث تم إقراره ويجري العمل حالياً على معالجة بعض الملاحظات ليتم استكمال باقي خطوات إصداره أصولاً، ليكون بمنزلة منتج مالي جديد يمكن استخدامه والاستفادة منه من القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، وفق ما أكد قاسم وأضاف: تتيح صيغ التمويل الإسلامي فرصاً للاستفادة منها في عملية التمويل والاستثمار، فالسمة المميزة لهياكل التمويل الإسلامي، هي أنها مدعومة بالأصول بطبيعتها، أي إنه لابد من وجود أصل مادي ملموس تقوم عليه المعاملة.

وتابع رئيس مجلس مفوضي الهيئة أنها تعمل على جمع واستخدام المدخرات في برامج التنمية الاقتصادية عموماً والتنمية المستدامة على وجه الخصوص، إذ يمكن تطبيق صيغ الصكوك لتمويل عدد كبير من المشاريع من بينها الطرق، وتوليد الكهرباء، والمستشفيات، والعديد من المشاريع في مختلف القطاعات، وفي المقابل يمكن لحملة الصكوك من المستثمرين الحصول على عائد مجز بعيداً عن معدلات الفائدة التقليدية، كما تتميز الصكوك الإسلامية بكون مخاطرها أقل مقارنة مع أدوات الدين التقليدية، لكونها تكون في العادة محمية بأصول حقيقية.

الخطط المستقبلية تحديث عدد من التشريعات

إجراءات متخذة أو يجب أن تتخذ للتشجيع على تأسيس شركات مساهمة عامة أو التحول إليها، أوجزها الدكتور قاسم بالقول: يجب حصر الشكل القانوني للقطاعات الاقتصادية المهمة ولاسيما التنموية في شكل الشركات المساهمة العامة، والعمل على منحها مزايا تفضيلية بما في ذلك إعفاءات وتخفيضات ضريبية، وقد منح القانون رقم (١١) لعام ٢٠٢٣ عدداً من المزايا والإعفاءات للشركات الراغبة في التحول، كما تقوم الهيئة بعقد الندوات والورشات للتعريف بأهمية هذه الشركات ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني.

رئيس مجلس مفوضي الهيئة أكد أن هيئة الأوراق والأسواق المالية تعكف على تحديث عدد من التشريعات ولاسيما تلك المتعلقة بحوكمة الشركات أي قواعد الممارسات السليمة لإدارة الشركات المساهمة العامة، بالإضافة إلى إصدار تعليمات لنظام الإفصاح والشفافية للجهات الخاضعة لإشراف الهيئة، وكذلك تعديل نظام صناديق الاستثمار وفق أفضل الممارسات المتبعة في إحداث وإدارة هذه الصناديق الأمر الذي يمكن أن يسهم في إحداث صناديق استثمارية تملكها شركات مساهمة عامة تعمل على جمع المدخرات واستثمارها في الأوراق المالية وعدد آخر من الأصول من خلال إدارة هذه الصناديق بكفاءة ومهنية للوصول إلى عوائد استثمارية جيدة لحملة الوحدات، وبينما يزداد الوضع المعيشي تأزماً والبناء الاقتصادي مراوحة، هناك مروحة واسعة من الإجراءات والخطوات والسياسات على عدة اتجاهات ومستويات تحتاج للمراجعة والتقييم والبناء بواقعية وشفافية ومسؤولية، وفق ما يؤكده اقتصاديون يبنون رؤاهم على واقع ملموس تعيشه شركات القطاعين العام والخاص على السواء في عقلية إدارة تحتاج للانطلاق بتفكير خارج الصندوق.

رجال أعمال يعتبرون أن الوقت غير مناسب للاستثمار

كلام في الاقتصاد

سياسة نقدية واقتصاد حيوي

وردت في الخطاب الرئاسي جملة مهمة تقول: «لا شيء أخطر علينا اليوم من اتباع سياسة الهروب إلى الأمام وإنكار الواقع بدلاً من مواجهة التحديات ومعالجة المشكلات» انتهى الاقتباس.

إن مواجهة التحديات ومعالجتها ليستا فعلاً مفرداً وإنما فعل جماعي مجتمعي، وأعتقد أن أهم خطوة باتجاه التصدي لسياسة الهروب إلى الأمام هي الوقوف بوجه التضليل.

نحن بما سنورده أدناه لا ننتقد لكننا نوضح معاني مصطلحات ونقارن بعض المعطيات بهدف معالجة المشكلات.

مصرف سورية المركزي طرح مصطلح الاقتصاد الحيوي حيث ورد في نشرته:

إن مصرف سورية المركزي يعمل على إدارة السيولة النقدية من خلال التغذية النقدية المستمرة لقيم رواتب القطاع العام والخاص والمواسم الزراعية إضافة للقيم المقابلة للقطع الأجنبي. بلغ معدل النمو لقيم التحويلات المنفذة من خلال منظومة التحويلات الفورية ١٢٢.٧ بالمئة الأمر الذي يؤكد على (حيوية الاقتصاد) ونشاطه في كل حلقاته من إنتاج واستهلاك وتداول.

في الحقيقة الرواتب والأجور وشراء القطع ودفع المستحقات لا تعتبر إدارة للسيولة ولن نخوض بهذا الأمر لاحتياجه لصفحات، علماً أن حجم قيم التحويلات من دون التلفات للتضخم لا يقود الاقتصاد ليكون حيوياً.

الاقتصادي الحيوي بحاجه إلى سياسات شاملة، حيث يتم دمج المكونات الحيوية عبر القطاعات ودمج أهدافها فيما يتعلق بالاستدامة والاقتصادات الدائرية، وحتى لا يكون هناك أي تضليل فنحن لا نملك إستراتيجيات وطنية للاقتصاد الحيوي، رغم أننا نملك مقومات هذا الاقتصاد، وهناك فرص كبيرة متاحة يمكن أن تجعل الاقتصاد حيوياً والأمر يحتاج إلى تشريعات وسياسات ناضجة، فالاقتصاد الحيوي يهدف إلى توفير حلول مستدامة من خلال معلومات ومنتجات وعمليات وخدمات عبر جميع القطاعات الاقتصادية لتمكين عملية التحول إلى اقتصاد مستدام، ويشمل الاقتصاد الحيوي نطاقاً واسعاً من الزراعة المستدامة وصيد الأسماك والغابات وتربية الأحياء المائية، إلى تصنيع الأغذية والأعلاف، والتكنولوجيا الحيوية والمنتجات والطاقة الحيوية.

فعندما نقرأ أن الحكومة ستوجه وفورات الدعم للتخفيف من عجز الموازنة وتحسين الرواتب والرعاية الاجتماعية لمحتاجيها، وإذا أسقطنا هذا الهدف على الاقتصاد الحيوي والسياسة النقدية، نجد أن هناك خللاً حقيقياً ونوعاً من الهروب إلى الأمام. فإذا حللنا ما طرح حكومياً بخصوص توقف الحكومة في اعتمادها على الاستدانة والإصدار النقدي، والاستعاضة عنها من خلال رفع الأسعار نجد أن طرحاً كهذا غير منطقي ويعمق المشكلة أكثر، فمن الأجدى اقتصادياً ونقدياً هو القيام بمعالجة تراجع الادخار الأسري في سورية، فانخفاض المدخرات يعتبر من أهم العوامل التي تقف وراء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، فالمدخرات المحلية تعد أمراً حيوياً لتحقيق معدل النمو الاقتصادي، والمدخرات الأسرية تعتبر إحدى الأقفية المهمة لتمويل إنفاقات الحكومة على أن يترافق ذلك بسياسة تهدف إلى تفعيل سوق السندات الحكومية ما يدعم السياسة المالية ويحارب التضخم.

تشجيع الادخار الأسري يتم من خلال ميزات وعائدات مجزية للمدخرين، لكونه يحارب التضخم ويرفع من المستوى المعيشي للمواطن. نحن نعلم أن الادخار الأسري لا يكفي لسد احتياجات الحكومة، لهذا من الأجدى توجيه وفورات الدعم لتمويل مشاريع إنمائية تحقق استدامة في الموارد هدفها رفع مستوى التمكين المالي للحكومة من أجل استدامة تحسين المستوى المعيشي للمواطن وخلق فرص عمل للعاطلين عنه.

أعتقد أن هناك دعوة حقيقية واهتماماً كبيراً لجعل الاقتصاد السوري اقتصاداً حيوياً يبدأ من خلال سياسات الاستثمار المتاح وخلق البدائل من دون رفع التكاليف لمحاربة التضخم.

فقد أشرنا أعلاه إلى أن الاقتصاد الحيوي يهدف إلى نمو اقتصادي مستدام من خلال الاعتماد على الاقتصاد الدائري.

هناك سؤال يقول: هل تملك سورية مقومات الاقتصاد الدائري؟ الجواب نعم وبكل تأكيد، فعندما نقرأ تقريراً خاصاً بسورية صادراً عن UNDP يقول إنه يتم إنتاج ١٠٤ طن متري من النفايات الصلبة في مدينة حلب كل دقيقة، هذا الأمر يستلزم اهتماماً لأنه من مقومات الاقتصاد الحيوي، وبالتالي يعتبر استثماراً متاحاً لتخفيض التكاليف ومحاربة التضخم، ومشجعاً للاستثمار في الاقتصاد الدائري. هذه النفايات معالجتها متاحة والتكنولوجيا اللازمة لمعالجتها أيضاً متاحة، فالمعالجة تولّد الطاقة الكهربائية إضافة إلى غاز الهيدروجين، ما يساعد على تخفيض تكاليف الزراعة والصناعة، ويضغط الحاجة للقطع الأجنبي، ويحل أزمات المشتقات النفطية وعلى رأسها الغاز والمازوت إضافة إلى الكهرباء، ويحقق في الوقت نفسه موارد بالقطع الأجنبي. أعتقد أن حلول إدارة النفايات الصلبة السليمة بيدنا وهي مجدية اقتصادياً وتعتبر من الأمور المهمة للحد من التلوث.

كما أنه من المهم جداً أن نعمل على وضع إستراتيجيات وسياسات تجعل من اقتصاد السوري اقتصاداً حيوياً يهدف لاستثمار المتاح ويساعد على حل حزمة من المشكلات أهمها التضخم والبطالة والمستوى المعيشي للمواطن.

■ عامر إلياس شهدا

هل هو اختراع سوري؟.. الطريق الرابع خلطة رأسمالية اشتراكية

د. الحمش لـ«الاقتصادية»: البحث عن طريق يتناسب مع أوضاعنا للوصول لاقتصاد قوي يحقق التنمية

■ أمير حقوق

تعد التنمية بجميع مجالاتها وأبوابها، ركيزة أساسية في اقتصاد أي دولة لأهمية الدور الإستراتيجي الذي تقوم به وتحدد مساراته وركائزه، وبما أن التنمية ترتبط بالإعمار بشكل أو بآخر فإن تطوير وتحديث ومتابعة المصطلحين يبقى في غاية الأولوية، وذلك تبعاً لأهميتهما في عملية تحسين الاقتصاد وتحريك عجلة دورانه.

وبناءً على أهمية التنمية ودورها الحيوي في عملية الاقتصاد وتحسينه، ولارتباطها بعملية الإعمار، أقامت جمعية العلوم الاقتصادية منصة حوارية في مكتبة الأسد الوطنية بعنوان: الطريق الرابع للتنمية والإعمار في سورية، يوم الأسبوع الماضي من خلال رؤية أو مقترح قدمه الدكتور منير الحمش حول تصور للطريق الرابع للتنمية وللإعمار وحاوره الدكتور عابد فضلية والدكتور غسان إبراهيم.

بدأت المنصة الحوارية بحديث الدكتور منير الحمش قائلاً: بعد الحرب العالمية الثانية طُرح باب التنمية في البلدان النامية من خلال طريقين، أولهما الطريق الليبرالي والطريق الثاني هو الاشتراكي، وبعد أكثر من ٥٠ عاماً المسار الليبرالي أثبت إخفاقه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والخيار الاشتراكي أخفق والدليل على ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي، ولكن هذا لا يعني سقوط الاشتراكية بل ستبقى لأنها نبض الراغبين بالتقدم، وليست فقط الاشتراكية تعرضت للأزمات بل أيضاً الرأسمالية التي بطبيعة تكوينها هي في أزمات متوالية، أما الطريق الثالث فهو جاء لحماية الرأسمالية وليس لتجاوزها.

سياسات متتابعة

وبعدها انتقل بسرد تاريخي عن السياسات الاقتصادية المتتابعة في سورية منذ عصر الوحدة مع مصر والتي صدر فيه أول خطة اقتصادية وقانون الإصلاح الزراعي وتأميم الشركات الزراعية والصناعية والبنوك وشركات التأمين، وبعدها بعهد الانفصال حصلت محاولات لإلغاء خطط عهد الوحدة ولكن فشلت بسبب اضطراب النواحي السياسة، وصولاً إلى عام ١٩٧٣ مع صدور مرسوم دستور الجمهورية العربية السورية طرح شعار التعددية الاقتصادية، وفي تسعينيات القرن الماضي زاد الانفتاح على القطاع الخاص وتطبيق نصائح البنك الدولي والنقد الدولي، وفي بداية عام ٢٠٠٠ ظهرت مناداة للإصلاح الاقتصادي على مستوى متعدد، كما أن الخطط الخمسية في سورية بدأت منذ السبعينيات، وكانت آخر خطة عام ٢٠١١ الخطة الخمسية الحادية عشرة، معتبراً أن الخطة الخمسية العاشرة كان تقييمها على أنها لم تكن على مستوى الهدف الذي رُسمت لأجله، وقد تبنت اقتصاد السوق الاجتماعي، إلا أن التطبيق كان نحو اقتصاد السوق الحر.

ملامح ومنطلقات

وفي مجمل العرض، قدم الدكتور الحمش رؤية عن الطريق الرابع للتنمية والإعمار في سورية، حيث حدد ملامح ومنطلقات هذا الطريق والتي تمثلت في السعي إلى تحقيق زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي والذي يحقق في التالي زيادة بنصيب الفرد من الناتج ورفع المستوى المعيشي وتأمين الاحتياجات الأساسية ويمكّن الاقتصاد من الإسهام في تعزيز قوة الدولة بدورها في التنمية والإعمار، وأيضاً تحقيق العدالة الاجتماعية، وبهذا فإن الطريق الرابع يتمتع بالملامح الأساسية والمنطلقات لتحقيق التنمية الشاملة والمستقلة والمستدامة التي تعتمد على القدرات الذاتية وتتوضح من النقاط التالية: أولاً: الترابط الوثيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وهذا الترابط نتاج عملية حيوية ديناميكية ومخططة.

ثانياً: السوق وحده بما فيه من قوانين وعلاقات وآليات لا يستطيع تحقيق التنمية المطلوبة، وأيضاً التخطيط المركزي المستند إلى الدولة وقوانينها ومؤسساتها لا يستطيع تحقيق التنمية، وبالتالي المطلوب إيجاد نوع من التنسيق والتزاوج بين السوق وآلياته والدولة ومؤسساتها للخروج بنظام يستطيع أن يحشد كل الموارد البشرية والمادية في البلاد ويوجهها نحو تنفيذ برنامج تنموي شامل ومتوازن ومستدام، ثالثاً: إعداد وتكوين الكوادر البشرية وزجها في عملية التنمية وضمان التوزيع العادل والشامل لإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في المجهود التنموي، رابعاً: الإنصاف داخل الجيل القائم والإنصاف بين الأجيال، خامساً: الجهد التنموي المتعدد الأبعاد يجب أن يتوجه للقضاء على التخلف بأشكاله كافة كالفقر والجهل والبطالة، سادساً: إقامة حياة سياسية تسمح للمواطنين جميعاً بممارسة حقوقهم السياسية، سابعاً: الانفتاح على الخارج يجب أن يبقى مضبوطاً ويجري على نحو انتقائي، ثامناً: حشد الموارد المتاحة وتوجيهها نحو الأهداف التنموية، تاسعاً: مراعاة الخصوصية البنيوية للاقتصاد السوري، وأخيراً: مواجهة ظاهرة الاقتصاد الريعي الذي أصبح سائداً في مجال الخدمات، وضرورة العناية بقطاع الحرفيين والصناعية الحرفية ومحاربة الفساد من أجل المحافظة على قيم المجتمع لأسباب أخلاقية، وتحقيق المشاركة بين القطاعات من خلال خطة اقتصادية على أن يحتفظ القطاع العام بمهامه الأساسية، ووضع سياسة واضحة للدعم الحكومي في القطاعات.

ركائز

وتجلت ركائز الطريق الرابع وفق رؤية الدكتور الحمش، في الموارد الوطنية التي لها الدور الأساس في المشاركة الشعبية، وضبط العلاقات مع الخارج والتعاون مع الدول العربية، وأيضاً القيم التي يحملها المجتمع السوري عبر السنين وهي حصيلة تاريخية متداخلة، فيجب المحافظة على القيم فهي ركن أساس من أركان الطريق الرابع.

صعوبات

الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تواجه الطريق الرابع تتمثل في كل المتضررين من هذا الطريق، لأنهم سيقفون ضده ويعملون على إعاقته، ومن لهم مصلحة في التحول نحو اقتصاد السوق للداخل بدعم كامل.

د. إبراهيم: الطريق عابر للثقافات وهو تجاري يمر بالدول الاشتراكية والرأسمالية

الشروط

لنجاح هذا الطريق، يجب تحقيق عدة شروط وهي تعميم ثقافة التنمية وإدراك حجم الصعوبات التي تواجه هذا الطريق وتقدير حجم التكاليف التي ستقع نتيجة هذا الطريق، وإعادة ترتيب الإدارة الاقتصادية وإقامتها على أسس جديدة، وتحقيق المشاركة الشعبية الواسعة، ومواجهة الممارسات والضغوط من أعداء الطريق.

تعقيب

بعد إنهاء رؤية واقتراح الدكتور الحمش، رأى الدكتور غسان إبراهيم أن الطريق الرابع هو طريق تجاري يمر بالدول الاشتراكية وبالدول الرأسمالية، أي عابر للثقافات، ويحق لكل مفكر أو باحث أن يقترح حلا للأزمات، ومنطقياً كان على الباحث الدكتور منير الحمش الحكم على كل التجارب التنموية الوطنية والخارجية بالإخفاق لكي يكون المقترح شرعياً ومنطقياً، وبالمقابل أشرك الشرعية والعقلانية على مقترحه، ويجب أن يستنفد الطريق الرأسمالي إمكانية تطوره وأن يستنفذ الطريق الاشتراكي إمكانية تطوره والطريق الثالث أن يستنفد إمكانية تطوره، ويبقى السؤال هل ينطبق المعيار الذي طرحه الدكتور منير الحمش في حكمه الرهيب على إخفاق كل التجارب التنموية الوطنية والخارجية في الحكم على الطريق الرابع؟ كما أشار إلى ملامح منظومة القيم وهو موضوع معقد ومتشعب وكبير، وكما يجب طرح السؤال أين البنية الفوقية التي ستبنى على البنية التحتية؟، واعتقَد الدكتور إبراهيم أن الفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص فصل مصطنع متكلف وإيديولوجي لا دلالة له ولا معنى له.

أما الدكتور عابد فضلية فجاء تعقيبه في عدة نقاط وهي: مسألة التنمية والتطور هي مسألة إدارة موارد، واعتقد أنه ليس هناك طريق رابع أو خامس أو سادس، ولكن هناك طريقاً ثالثاً ولكن بنماذج معينة، بما يتناسب مع ثقافة وخلفية وعقلية البلد وظروفه، وتعليقاً على رأي البعض أن التجارة الخارجية هي قاطرة النمو أكد الدكتور فضلية أن في سورية الزراعة هي قاطرة النمو، والتنمية لا تقوم على نموذج معين بل تقوم على الواقع، وواقعنا هو ليس الطريق الرأسمالي ولا الاشتراكي بل الطريق الثالث، ويجب عدم الفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص، والاقتصاد السوري يحتاج إلى الدولة والحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص، ونطالب بأن تتدخل الدولة أكثر في القطاعات الإستراتيجية المهمة وأن تتدخل أقل في القطاعات الهامشية، كما أشار إلى ضرورة إصلاح القطاع العام الذي يشكل ثلث الاقتصاد السوري.

عبر الدولة ومؤسساتها

وفي حديث خاص مع «الاقتصادية» أوضح الدكتور منير الحمش أن آلية تنفيذ الطريق الرابع تكون عبر الدولة ومؤسساتها وأدواتها وآليات عملها، فالحكومة بما لديها من أدوات بعد أن تقرأ المشروع من القوى السياسية ويقر المشروع في مجلس الشعب بالطرق الدستورية، وبالطبع سيكون للمشروع حامل سياسي واقتصادي واجتماعي، وهذا الحامل هو القوى السياسية مع جميع المستفيدين، وكما سيلقى معارضة من جميع المتضررين وخاصة من قوى الفساد والقطاعات المرتبطة بالمشروع الليبرالي وقوى السوق وخاصة قوى الاحتكار والاستغلال، وجميع المستفيدين من اقتصاد السوق المرتبطين بأجندات خارجية.

وحول السياسة المتبعة، أردف الدكتور الحمش أنه بعد إقرار المشروع دستورياً تضع الحكومة الخطة التنفيذية وتوزع مسؤوليات التنفيذ على المؤسسات وفق الاختصاص، حيث تترجم إلى سياسات، ويتولى مجلس الشعب المتابعة والمساءلة والمحاسبة، وينعكس هذا المشروع على الخطة الاقتصادية والاجتماعية الخمسية وعلى الموازنة السنوية العامة للدولة ويتولى مجلس الشعب المراقبة والمتابعة والمحاسبة والمساءلة.

طريق ثالث مطور

إنه لم يطرح بكل الجلسة أي شيء له علاقة بالطريق الرابع، بل هو طريق ثالث مطور، وبما أنه لا يطبق النظام الاشتراكي ولا النظام الرأسمالي ولكن يطبق شيء مختلط، فسمي الطريق الثالث وهو لكل دول العالم ولكن يغلب عليه حرية السوق أكثر أو أقل، وتدخل الدولة أكثر أو أقل، ولكن ترسخ دور الدولة في القطاع العام، ولم يتم إصلاح للقطاع العام، والورقة التي قدمها الدكتور منير هي أفكار نموذجية، ولكن يصعب تطبيقها لأنه يكون مختلفاً، ورؤية الدكتور منير شاملة لكنها تعتمد أكثر على العوامل النفسية والأخلاقية وغيرها، ومشكلتنا تكمن في كل هذه النواحي، حسبما أشار إليه الدكتور عابد فضلية في حواره مع «الاقتصادية».

مجالس الإدارة المحلية مبادرات خجولة واستثمارات ضعيفة

رئيس مجلس محافظة ريف دمشق لـ«الاقتصادية»: مشاريعنا تأخذ سمة الصغيرة وأكبر تكلفة لأي مشروع لا تتجاوز ٣٠٠ مليون ليرة

■ بارعة جمعة

تحفيزٌ وتحقيقٌ للتنمية الاقتصادية، عبر توسيع المشاركة في صنع واتخاذ القرار الإداري والخدمي والاقتصادي، مهام ليست بالجديدة في منظور عمل مجالس الإدارة المحلية المُنتَخبة من الشعب أولاً ولخدمته وتطوير سبل الارتقاء به ثانياً، عبر مبادرات ومشروعات استثمارية، من المُفترض أن تكون الحامل الأول لكل محافظة، من خلال تقديم ما يلزم من مشاريع تُنفذ ما تبقى من بنية تحتية، قاومت الكثير جراء الحرب الأخيرة، ولاسيما في محافظة ريف دمشق، الأكثر تعرضاً للضرر، فما خطط المجالس المحلية ضمن هذه المحافظة؟ وهل المُبادرات الاستثمارية لا تزال رهن المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة للدولة والمجتمع؟!! وما مجالات التعاون بين المجالس المحلية والمجتمع المحلي في المحافظة؟

تساؤلاتٌ فرضت نفسها، وسط حالة من العجز بإيجاد الحلول لمشكلاتنا اليومية، بدءاً بالقمامة والمواصلات، وصولاً إلى خدمات البنية التحتية كلها، لتبدو أهمية التشاركية بين المجتمع ومجالس الإدارة المحلية ضرورة حتمية لا بل اقتصادية أيضاً، ليبدو نموذج محافظة ريف دمشق الأمثل لهذه الناحية.

قانون عصري

يعدّ القانون رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ الخاص بمجالس الإدارة المحليّة قانوناً متطوراً وحضارياً، لما يحمله من ميزات أهمها تطبيق مبدأ اللامركزية، أي الخوض ضمن مشاريع عمل بموازنة مستقلة وقرار حر من إدارات هذه المجالس، ممن أبدوا نقاطاً مهمة في القانون ذاته، لجهة الحق بتنفيذ مشاريع خاصة لكل منطقة، إلا أنه وبالرغم من ذلك، لم يأخذ القانون حقّه بالتطبيق، نتيجة الحرب على سورية، ما جعل هناك ضرورة لتحديث بعض مواده، ولاسيّما الخاصة بوسائل التمويل من المواد ١٣٤ إلى ١٤٢ لزيادة وسائل التمويل، ولكي تناسب الأوضاع الحالية.

كما أن ما نعيشه اليوم من تضخّم وانعدام للاستقرار الاقتصادي والغلاء، ساهم بنقص التمويل لهذه المشاريع، وبالتالي تحجيم المشروعات الاستثمارية، هنا تأتي أهمية توسيع المشاركة بين القمة والقاعدة في تنمية المجتمع المحلي، عبر تحديد احتياجاته وموارده وتثقيف المواطن بحقوقه وواجباته ودوره في عملية الرقابة على أداء المجالس، وتصويب أي خلل فيها، إضافة إلى عدم اعتماد الحلول التكتيكية المقترحة ليس من المسؤول فقط، وإنما المواطن أيضاً، عبر اجتماعات دورية من المجلس الأعلى للإدارة المحلية أكثر من مرتين في السنة حسب المادة ٥ الفقرة ١ من القانون ١٠٧ لعام ٢٠١١، بغية المتابعة المستمرة للخطة الوطنية اللامركزية ومعرفة نتائج تنفيذها والمعوقات والعمل على حلّها بأسرع وقت ممكن.

واقع العمل

إلا أن لمحافظة ريف دمشق خصوصية نوعاً ما، من حيث حجم الدمار الحاصل في بنيتها التحتية، وحجم المشاركة من المجتمع المحلي في إعادة تأهيلها من جديد

القانون رقم 107 لم يأخذ حقه بالتطبيق والتقصير بالمشروعات بسبب عدم المتابعة

وفق توصيف رئيس مجلس محافظة ريف دمشق الدكتور إبراهيم جمعة، الذي أكد ضمن حديثه لـ«الاقتصادية» الجهود الكبيرة من المجالس في المحافظة لتنمية مشاريع الوحدات الإدارية فيها، عبر تقسيمها لعدة مجالات، منها ما يخضع تمويله للموازنة الخاصة بالوحدة الإدارية، إلى جانب إيرادات خاصة للوحدة الإدارية، من خلال الرسوم والتكاليف التي تفرضها على المواطنين، والتي تؤمن من ضمنها إيراداتها لتنفيذ مشاريعها التي تعد من ضمن خطتها السنوية.

أما عن الموازنة المستقلة الخاصة بالمحافظة، التي وفق حديث د. إبراهيم عبارة عن مبالغ تستقبلها المحافظة كإيرادات لها، عن طريق الرسوم التي يقوم مجلس المحافظة بفرضها على أنها رسوم إضافية على رسوم الدولة والوحدة الإدارية، بالإضافة لتكاليف غير مباشرة، فتصدر بقرار من مجلس المحافظة نهاية كل عام، وتنفذ بالعام الذي يليه.

وعن مصير هذه الإيرادات، يعود د. إبراهيم للتأكيد أنها تعود لمجلس المحافظة، حيث يوزعها بنفسه على الوحدات الإدارية، بمنزلة تمويل لمشاريع عدة، مثل: مشاريع صيانة الصرف الصحي الطرقات، ترحيل القمامة، بناء المشافي، والأعمال الطارئة، التي تعد صاحب النصيب الأكبر من هذه الإيرادات.

عدالة التوزيع

يتساءل البعض فيما لو كانت هذه الإيرادات قادرة على تغطية الحاجة الملحة للمشاريع، ولاسيما أنها كثيرة، ليجيب جمعة شارحاً أسس ومعايير توزيع الإعانة المالية، بما يحقق العدالة بين الوحدات الإدارية كافة في المحافظة، وذلك من خلال توزيعها وفق الأولويات.

من يتابع هذه الأولويات؟

يضيف د. جمعة بالقول: جرى إعداد برنامج محاسبة، بحيث يتم وضع كل معيار بعد اعتماده بصيغة نقاط، وبالتالي فإن كل المشاريع الواردة لمالية المحافظة، يتم إخضاعها للبرنامج، بحيث يتم ترتيب المشاريع تباعاً. هنا يأتي دور الوحدة الإدارية، التي يتم تخصيصها لمتابعة مشروع ما، وفق قانون العقود والقانون المالي، من حيث الإشراف عليه.

وفي إشارة منه إلى طبيعة المشاريع التي يتم الأخذ بها وعن ارتباطها بمرحلة إعادة الإعمار، يشير جمعة إلى أن كلمة إعادة إعمار هي أكبر من المشاريع الخدمية المُنفّذة، إذ إن الأخيرة تقتصر على الاضطراري منها والآني، أي المطلوب تنفيذه لدعم البنية التحتية بالمحافظة، مثل مشروع تعبيد طريق يصل إلى «دوما» كمثال، يأتي ذلك ضمن الاجتماعات الدورية للمجلس كل شهرين، مع اللجوء لجلسات استثنائية إن اضطر الأمر، بهدف توزيع الإعلانات الواردة.

وفي إشادة منه بدور المجتمع المحلي في المحافظة، يصفه د. جمعة بالمُتميز، والذي يتمثل بلجان التنمية المحلية، وما تقدمه من مشاريع داعمة لمشاريع الوحدات الإدارية، وأحياناً يتم تقديم بعض المشاريع عن طريق المنظمات.

أما عن فاعلية المجتمع المحلي في التواصل مع المسؤول، يعود الدكتور جمعة ليؤكد أن التعاون هو لمصلحة الطرفين، نظراً لصعوبة الإمكانات الحكومية والموازنات المعتمدة من الوزارات وحتى الموازنات المستقلة فهي غير كافية لتحقيق ٢٠ بالمئة من الاحتياجات والمهام المنوطة بها بأحسن الأحوال، كما أن للوحدات الإدارية تحصيلات مالية خاصة عبر جباية أموال من الرسوم وإعانات الوزارة، وأمام كل ذلك يكون التقصير نتيجة عدم المتابعة، ويأتي دور المحاسبة وتفعيل ثقافة الشكوى بالإشارة إلى مكامن الخطأ وتصحيحها، فالمجالس التنفيذية حكومات محلية بصلاحيات مستقلة مالياً وإدارياً، ولهم حرية التصرف وفرض التكاليف واستثمار وإبرام عقود تشاركية للنهوض بالمجتمع كله.

AL FADEL
الفاضل
Money transfer & Exchange
EXCHANGE
للصرافة و الحوالات المالية
فرعنا الجديد في حلب
الآن في خدمتكم
NOW OPEN
سورية - حلب
شارع فيصل - مقابل بنك الاردن
011 9908
www.alfadel.sy
2227383 : Tel
2227373 : Fax
0930600640 : Mob

أين وصلنا في التوطين الصناعي ببدائل المستوردات؟

علي: منتجات بدأ توطينها مانع الرغوة للدهانات والصناعات النسيجية والمنظفات ومواد بيئية

■ محمود الصالح

شهدت عملية إعادة التعافي التي تنتهجها سورية الكثير من العقبات، منها ضعف الموارد المحلية، وتناقص الخبرات الفنية، لكن العقبة الأهم كانت الحصار الظالم الذي فرضته دول العدوان على سورية خلال السنوات الماضية. هذا الواقع فرض على البلاد البحث عن البدائل الوطنية للكثير من المواد والمنتجات الأساسية التي تحتاجها عملية التنمية، وبالتالي بدأ التفكير في التوطين الصناعي لبدائل المستوردات، وبالرغم من الخطوات الخجولة التي أنجزت في هذا الجانب، لكن الهيئة العليا للبحث العلمي شكلت مجموعات وطنية للعمل على توطين بدائل المستوردات.

للحديث عن كل هذه العناوين التقت «الاقتصادية» الباحث عمار علي الذي قال: إنه للحديث عن مفاهيم التوطين الصناعي لبدائل المستوردات لابد بداية من تشخيص حالة المنظومات الصناعية القطاعية الوطنية لاسيما أن انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي يمكن اعتباره سمة عامة لكل القطاعات الصناعية بغض النظر عن ملكيتها سواء أكانت قطاعاً عاماً أو خاصاً.

وبعيداً عن الخوض في النظريات الاقتصادية سواء التقليدية منها التي تعتمد مفاهيم ليبرالية بحتة أم على المقلب الآخر المكتب الاقتصادي الذي يعتمد نظرية التطور أساساً له لابد من التركيز على تجارب الدول التي قامت بتطبيق مفاهيم اقتصادية هجينة والأمثلة كثيرة على ذلك في آسيا بالإضافة إلى إجراء تحليل عميق للإعدادات أو البيئة التي تعمل في ظلها المنظومة الصناعية والتي تعد منعكساً لسلة السياسات الصناعية القطاعية المطبقة على القطاع والتي في نهاية المطاف تؤدي إما إلى تنشيط المنظومة الصناعية القطاعية أو بقائها في مستوى منخفض من الأداء الاقتصادي.

وبالعودة إلى موضوع توطين بدائل المستوردات الذي لا يعد هدفاً بحد ذاته إلا إذا كان محركاً للمنظومة الصناعية وهذا المحرك على الأقل في الأدبيات الاقتصادية المتداولة اليوم هو الإبداع بالمفهوم الشومبيتري الذي ينتج عنه خلق قيمة اقتصادية.

هل يمكن الانتقال من الحالة المنفعلة للحالة الفاعلة؟

السؤال الذي يطرح نفسه اليوم هل يمكن للبلاد الانتقال بالمنظومات الصناعية من الحالة المنفعلة إلى الحالة الفعالة في إطار اقتصاد معرفي في ظل منظومات صناعية منهكة سواء مالياً أم على مستوى البنى التحتية والمعدات؟

الأمر الآخر لا بد بداية من الفهم العميق للقطاعات الصناعية والإمكانات والموارد المتاحة على المستوى الوطني بكل أشكالها واستخراج خريطة صناعية للقطاعات كل على حدة وإجراء تحليل على المستوى القطاعي لتحديد نقاط الضعف والقوة والفرص والتهديدات التي يواجهها كل قطاع صناعي بالإضافة إلى تحليل عابر للقطاعات والمستويات الاقتصادية لاستخراج أسباب القصور في الأداء ومسبباته لوضع السيناريو الأفضل لمعالجتها من خلال سلة سياسة صناعية واضحة الأهداف والآليات وبالتالي العمل على معالجة الأسباب لا التخفيف من حدة النتائج.

وفي خضم هذه المفاهيم لابد من نقاش مخرجات ونتائج كل مرحلة لتحديد واقع القطاعات الصناعية بالإضافة إلى إجراء مسح للموجات أو التوجهات التكنولوجية العالمية والإمكانات المحلية المتوافرة لوضع سيناريوهات متنوعة واختيار الأفضل لرؤية مستقبلية بخطا واثقة.

على كل حال من المفاهيم المهمة التي يجب فهمها بعمق قبل أي خطوة باتجاه التوطين الصناعي لبدائل المستوردات حتى لا تتحول البلاد إلى مستودع للآلات والمعدات المستوردة هي أنماط القطاع الصناعي والتي تقسم إلى قطاعات تقليدية تسيطر عليها سلاسل تزويد التكنولوجية وذات الإنتاج الغزير والمعتمدة على البحث العلمي والمعرفة.

إن خيار توطين الصناعات المعتمدة على العلم والمعرفة لاسيما في ظل سيولة شحيحة والحاجة إلى مشروعات غير نمطية وفي إطار تنمية مستدامة قدر الإمكان يعد من أهم الخيارات التي من المهم أن تأخذ مكانها في قلب المنظومة الاقتصادية الوطنية مع إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة إعادة الإعمار والأمثلة كثيرة على هذا النمط القطاعي كالصناعات الكيميائية والهندسية.

إن أي عملية توطين صناعي في أي قطاع لابد لها أن تساهم في إيجاد بدائل للمواد المستوردة والتي تعد مهمة كمدخلات إنتاج للصناعات المحلية بالإضافة إلى أهمية ضبط نفقات المنتجات المحلية وتخفيض ارتباطها بتقلبات سعر الصرف وتخفيض فاتورة القطع الأجنبي وتحسين واقع الإنتاج المحلي بتأمين استقرار في مدخلات الإنتاج.

من المفيد الإشارة إلى تجربة من الممكن أنها الأولى من نوعها على الرغم من العثرات التي واجهتها والحاجة إلى العمل على تطويرها تدريجياً وفقاً للأولويات للاحتياجات الصناعية والتي أنجزت بإمكانيات محدودة وهي مشروع توطين بدائل المستوردات لمواد كيميائية تستخدم في قطاعات مختلفة والذي تم بإشراف ودعم الهيئة العليا للبحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي وكانت وزارة الصناعة مساهمة في إنجازه وتمت عملية التوطين لدى إحدى شركاتها وقد استمر العمل على إنجاز المشروع من مجموعة عمل متعددة الاختصاصات لمدة تتجاوز عاماً ونصف العام تخللها تحديد للاحتياجات الصناعية بحسب أولويتها وعمليات الإنتاج المخبري وفوق المخبري وإجراء الاختبارات المخبرية والتشغيلية وصولاً إلى مرحلة التوطين الصناعي للمشروع، حيث تجاوز المشروع التقييم العلمي والفني من الهيئة الاستشارية للهيئة العليا للبحث العلمي بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٩ بشكل نهائي منذ مدة قريبة وستتم مناقشة مخرجاته ووضع خطة لاستثماره بالإضافة إلى المشروعات الأخرى لاحقاً مع الجهات المستفيدة المحتملة في ورشة عمل تعقد لهذا الغرض وقد تم عرض المشروع في مؤتمر الباحثين السوريين الذي تم عقده في مكتبة الأسد الوطنية بتاريخ ٢٩-٣١ تموز ٢٠٢٤.

مانع رغوة

من أهم المواد التي تم العمل على توطينها هي مادة مانع الرغوة والتي تعد مادة مستوردة تستخدم في صناعة متعددة كالدهانات والصناعات النسيجية وصناعة المنظفات وغيرها، بالإضافة إلى مادة متعددة الفعالية مستحضرة بمعالجة مواد بيئية وهي مادة مستوردة أيضاً تستخدم في عدة تطبيقات صناعية كعامل تبليل وعامل استحلاب وتشتيت في الصناعات الكيميائية ويتم العمل على توطين صناعة مادة ريزينية لصناعة الأخشاب وهي مادة مستوردة تتميز بفترة تخزين منخفضة مما يؤثر في جودتها وارتفاع أسعارها.

كما أن العمل مستمر على توسيع طيف المنتجات الموطنة محلياً تدريجياً كصناعة تدوير المخلفات السيليوزية لإنتاج المواد الخاصة بصناعات المواد غير المنسوجة والمواد المستخدمة لتقوية الخراسانات كبدائل للمواد المستوردة.

بدائل علفية

كما يتم العمل على تحضير وتوطين مضافات نانوية وبدائل علفية تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية للثروة الحيوانية المحلية حيث تم التقدم بمقترح المشروع للهيئة العليا للبحث العلمي لطلب دعم مالي وما يتبعه من إشراف علمي وفني على أن يتم التعاون لاحقاً مع الهيئة العامة للبحوث الزراعية لإجراء الاختبارات حيث إن تذبذب أسعار الصرف انعكس بشكل سلبي على قطاع الثروة الحيوانية وتضرره بشكل كبير ومعاناة العاملين في هذا القطاع من خسائر مادية كبيرة ما انعكس على أسعار منتجات اللحوم والحليب ومشتقاته، وهذا ما جعل الحاجة ملحة لرفع كفاءة الإنتاج الحيواني وإيجاد طرائق ووسائل غير تقليدية للانتقال بهذا القطاع من قطاع يعاني من خسائر كبيرة إلى قطاع ذي ربحية مادية جيدة للعاملين فيه وذلك من خلال رفع كفاءة المواد العلفية ببعض المضافات النانوية وإيجاد بدائل للمواد البروتينية المستوردة من مخلفات محلية ورفع كفاءة المواد السيللوزية الناتجة عن عمليات حصاد القمح والشعير ويهدف المشروع إلى تحسين الواقع الإنتاجي لعروق الثروة الحيوانية المحلية (الماعز الشامي، عواس، أبقار شامية).

محسنات الأسمدة

بالإضافة إلى موضوع تصنيع وتوطين محسنات للأسمدة بغرض رفع كفاءة الإنتاج الزراعي بالاعتماد على محسنات نانوية وطبيعية ومن الجدير بالذكر أن المحسنات حالياً قيد الاختبار في الهيئة العامة للبحوث الزراعية ويتم العمل على هذا المحور بشكل مستقل.

لابد من الإشارة إلى أن هذه المشروعات تواجه الكثير من العقبات لأسباب عديدة منها العقلية التقليدية التي تقاوم التغيير المتمثلة ببعض الإداريين وفي مكان آخر تضارب المصالح التجارية وتظهر بأشكال مختلفة من شكاوى كيدية وطلبات تعجيزية والتي في حال استمرارها ستؤدي في نهاية المطاف إلى عزوف جماعي عن أي عمل بحثي تطبيقي يساهم في تطوير اقتصادي محتمل وفي النهاية ستؤدي إلى قصور في المنظومة العلمية والتكنولوجية على المستوى الوطني.

من الجدير بالذكر أن معظم هذه المشروعات تنتمي إلى نمط القطاع المعتمد على البحث العلمي التطبيقي والمعرفة ويمكن إنجازها باستخدام تقنيات قابلة للتصنيع بقدرات محلية وتعتمد على المواد الأولية المتوافرة محلياً ومواد البدائل البيئية في أحيان أخرى.

هناك الكثير من المشروعات التي يمكن ذكرها في هذا المجال والقابلة للتوطين تتوافر موادها في البيئة المحلية وتؤمن ميزة نسبية والتي قد تتيح الفرصة للصناعة السورية للقفز ضمن موجة تكنولوجية عالمية جديدة منها صناعة البلاستيك والأقمشة البيئية وتدوير المخلفات لإنتاج أعلاف بمحتوى بروتيني مركز والمواد الداعمة للخراسانات وغيرها..

إن الانطلاق في مجال التوطين الصناعي من هذا النمط يتطلب إيجاد بيئة حامية وراعية لهذه المشروعات وآليات ارتباط وثيقة بين هذه المشروعات والجهات المستفيدة لتوطين واستثمار مخرجات المشروعات التي يكتب لها النجاح مع وجود سبل ناجعة لحفظ حقوق الباحثين المالية كشركاء في هذه المشروعات.

ولابد من الإشارة إلى أن التأكيد مستمر لدعم البحث العلمي وربطه بالاحتياجات الصناعية ودعم المبادرات الإبداعية وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة كسياسة عامة لهيكلة المنظومة الاقتصادية الوطنية تنتظر أن تترجم بخطوات عملية إجرائية لتحقيق الهدف المطلوب وهو عودة دوران عجلة الاقتصاد وفق رؤية واضحة المعالم وسلة سياسات صناعية وإستراتيجيات مدروسة ترتقي بأداء القطاع الصناعي وتدفع عجلة التطوير في إطار اقتصاد معرفي وتنمية مستدامة.

الواقع يفرض البحث عن البدائل الوطنية لكثير من المواد

سورية تستهلك ٥٥٠٠ طن طحين يومياً.. رغيف الخبز قصة لم تنضج بعد!!

مدير المخابز لـ«الاقتصادية»: لا ننفي وجود مخالفات وهناك تصرفات فردية

■ أمير حقوق

تعتبر مادة الخبز من أكثر السلع أهمية وطلباً لكونها المادة الأساسية في الوجبات الرئيسية لكل الأسر بمختلف طبقاتها الاقتصادية، ومنذ فترة بدأ العمل بتحسين جودة الرغيف المنتج في الأفران كافة، وأصبحت أهمية وأولوية وضرورة تتابعها الجهات المعنية لتحسين المادة المنتجة، فقد بدأ الحديث عن تحسن جودة الرغيف عبر اتباع عدة آليات وخطط معينة أدت دورها بالشكل الصحيح لتحسين مادة الخبز، سواء بجودة الرغيف المقدم أم بوزن الربطة التي تباع للأهالي.

وبناء على أهمية «مادة الخبز» كسلعة أساسية، «الاقتصادية» فتحت ملفها لمعرفة السياسة المتبعة لتحسين جودة الرغيف، وما الكمية المنتجة يومياً من مادة الخبز؟ وكيف تتم مراقبتها؟ والحديث عن واقع قطاع المخابز بشكل عام وبعض التجاوزات والمخالفات.

تحسين جودة الرغيف

وفي حوار خاص مع «الاقتصادية»، أوضح مدير مؤسسة السورية للمخابز مؤيد الرفاعي أن المؤسسة السورية للمخابز تقوم بتأمين احتياجات المواطنين من الخبز في جميع المناطق السورية، حيث تتوزع بشكل أفقي مدينة وريفاً، وتعمل المؤسسة بتوجيهات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وحرص الدولة على تطوير منظومة الخبز وضمان توفير رغيف خبز جيد ومطابق للمواصفات القياسية والصحية وضمان وصول دعم الخبز، حيث رسمت المؤسسة سياسات واضحة لإنتاج رغيف الخبز بهدف تحقيق الغرض المطلوب على أرض الواقع، وتعمل المخابز اليوم بكفاءة عالية، وتقوم المؤسسة بالعمل الدائم والمستمر على تحسين الخدمات التي تقدمها، وأولها جودة رغيف الخبز من خلال المتابعة الدائمة لعمل المخابز وصيانتها بشكل دوري والعمل على تأهيل وتحديث المخابز في المحافظات كلها ضمن خطتها لإنتاج رغيف خبز يرضي الجميع.

أما فيما يتعلق بتفاوت جودة الرغيف، فهناك عوامل عديدة منها الخبرة وحداثة الآلات ونوعية الدقيق والحالة الجوية التي تؤثر في العجين ومساحة صالة الفرن ونوعية الطحين، وفقاً للرفاعي.

كما أشار الرفاعي في حديثه إلى أن هناك تحديثاً دائماً للمخابز بشكل دوري حسب العمر الزمني للآلات وطاقتها الإنتاجية، كما جرت إعادة تأهيل خطوط إنتاج لمخابز عدة في المحافظات وتزويد البعض بالطاقة الشمسية، إضافة إلى إعادة بناء ما دمرته المجموعات الإرهابية أو الزلزال الذي ضرب سورية في شباط من العام الماضي، ويتم ذلك بالتعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات الدولية العاملة في سورية، وبالنسبة لعدد المخابز التي تم تحديثها فقد تجاوز الـ١٥٠ مخبزاً، أي بنسبة تفوق ٧٠ بالمئة من المخابز.

٥٥٠٠ طن يومياً

وكشف الرفاعي أنه يتم تأمين الطحين من خلال المؤسسة السورية للحبوب بشكل دوري، من دون أي انقطاع وتصل كمية الطحين إلى ٥٥٠٠ طن طحين يومياً بنسبة ٥١ بالمئة منها للمخابز العامة و٤٩ للمخابز التموينية الخاصة، أما فيما يتعلق بالمشتقات النفطية الأساسية لعمل المخابز، فالمشتقات النفطية تزودنا بها شركة محروقات بشكل دوري، تم الاعتماد على الطاقة الشمسية في بعض المخابز كحريتان في حلب وابن العميد في مدينة دمشق.

وحول الشكاوى بخصوص وزن ربطة الخبز، فكل الشكاوى التي ترد إلى المؤسسة تتم معالجتها بشكل فوري، وذلك بالتنسيق مع إدارات فروع المؤسسة بالمحافظات من خلال تكليف عناصر الرقابة الداخلية بتحري مضمون هذه الشكاوى والتأكد من صحتها ومحاسبة المسؤولين عنها وتغريمهم بفروقات نقص الوزن في حال ثبوتها، حيث تحتسب قيمة التغريم لكمية النقص التي تم ضبطها بواقع ثلاثة أضعاف التكلفة الفعلية لإنتاج ربطة الخبز. وفقاً لما أشار إليه الرفاعي.

وجود حالات فردية

وفي سياق الحديث، تحدث الرفاعي قائلاً: لا نستطيع أن ننفي وجود مخالفات منسوبة لبعض المخابز التابعة للمؤسسة تتعلق بإنتاج وتوزيع مادة الخبز التي تحدث في الأغلب، نتيجة خلل فني أو توقف مفاجئ بخطوط الإنتاج مع وجود حالات فردية منسوبة لمدير مخبز هنا أو مشرف هناك، لكن يبقى تعداد هذه المخالفات في المخابز العامة بسيطاً مقارنة مع المخابز الأخرى، مع تأكيد أن اهتمام الوزارة والمؤسسة ينصب على تقديم رغيف خبز جيد، ولا تتسامح أبداً مع أي خلل بهذا الموضوع.

إجراءات احترازية

وفي ختام حديثه مع «الاقتصادية»، بيّن مدير المؤسسة السورية للمخابز أن الازدحام على الأفران لمرتبط بالدرجة الأولى بعدد سكان المنطقة الموجود فيها المخبز وبساعات الذروة لشراء الخبز ناهيك عن جودة الخبز في تلك المخابز المزدحمة، موضحاً أن الازدحام لا يعني أن المؤسسة هي من تقتعل ذلك وتتقصد، لا بل على العكس تماماً من مصلحة وأولويات المؤسسة الحد من ظاهرة الازدحام، واتخذت مجموعة إجراءات خففت من هذه الظاهرة، كإقامة أكشاك وزيادة منافذ البيع والمعتمدين والتنسيق مع الوحدات الشرطية والإدارية وغيرها من الإجراءات.

إدارات نزيهة

من جانبه، أوضح الخبير الاقتصادي أكرم عفيف في حديثه لـ«الاقتصادية» أن في الفترة الأخيرة تحسنت جودة رغيف الخبز، أما أسباب التفاوت بجودة الرغيف من حيث وزن الربطة ونوعية الرغيف فتتمثل في عدة نقاط، منها حصول بعض الجهات مجاناً من مادة الخبز وبيعها مرة أخرى، وأيضاً سوء آلية الإنتاج في بعض المخابز ببعض المناطق، وأيضاً وجود فساد في هذه الحلقة، ولكي تبقى جودة الرغيف مناسبة ومتكافئة تتطلب إدارات نزيهة وكفؤة، وطحيناً جيداً وخميرة ذات نوعية جيدة.

150 مخبزاً تم تحديثها

بعد سلوكاً سليماً

واقترح الخبير عفيف أنه يجب تحسين أجور العاملين في قطاع المخابز، من غير المعقول أن يتقاضى العمال عن عملهم طوال اليوم بين ٢٥ و٣٠ ألفاً، وبالتالي أي سلوك ينتج عن العمال أو الإدارة يُعد سلوكاً سليماً، حتى هؤلاء الذين يخفضون وزن ربطة الخبز.

وتحويل الدعم العيني للدعم النقدي لمادة الخبز أفضل إجراء اتخذته الحكومة، ولكن لا داعي بعد هذا الإجراء بالبطاقة الذكية لكون المبلغ المالي أصبح مع المواطن، وبالتالي يختار حصته من مادة الخبز من أي فرن يختاره، وبالتالي ستنشأ منافسة حقيقية بين الأفران من حيث جودة الخبز المنتج، وهذا بدوره يساهم بشكل إيجابي وكبير ومهم بتحسين جودة الرغيف، بحسب اعتقاد الخبير عفيف.

توضيح

يشار إلى أنه في شهر حزيران الماضي، قررت الحكومة السورية تحويل الدعم العيني لمادة الخبز إلى الدعم النقدي، وفي لقاء إعلامي سابق لوضع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي، أن الحكومة اعتمدت منذ فترة من الزمن تحديد المستهدفين الذين يستحقون الدعم، وعدد بطاقات الأسر تتجاوز ٤،١ ملايين، وحول المبالغ النقدية التي ستصل لحساب صاحب حق الدعم عبر حسابه المصرفي هي الفارق بين سعر ربطة الخبز المحدد وبين فارق التكلفة النهائية الذي سيصل إليه سعر ربطة الخبز.

وشرح الوزير علي أن التكلفة الحقيقية اليوم لربطة الخبز تتراوح بين ٨٤٠٠ و٨٦٠٠ ليرة سورية حسب مدخلات الإنتاج وسعرها الحقيقي كالمازوت والخميرة والطحين وأجور اليد العاملة والمحروقات التي تستخدم في عملية الخبز، والهدف أن يصل الدعم لصاحبه ولصاحب الاستحقاق المباشر، ولكن سيكون سعر التكلفة مباشراً في المرحلة الأولى، وبيّن أنه لا يمكن الوصول إلى حالة الطموح التي يتمناها في خدمة المواطن بالضرورة، ولكن يبقى السعي بكل ما لديهم من وسائل وإمكانيات لخدمة هذا المواطن.

إشراقات

ما المناطق الحرة؟

تُعد المناطق الحرة (جمركياً) وكأنها خارج حدود الدولة، وتكون (جغرافياً) معزولة عن محيطها المكاني، والدخول إليها والخروج منها يتطلب تصريحاً رسمياً من إدارة المنطقة الحرة والأمانة الجمركية الموجودة فيها والمشرفة على أعمالها، والتي تقوم بدور ومهام حرس الحدود.

تُمارس في المناطق الحرة أنواع الأنشطة الصناعية والحرفية والتجارية والمالية والخدمية كافة، وبكل شيء عدا (البضائع ذات الصلة بمقاطعة إسرائيل وأي دولة أخرى يُحظّر التعامل معها اقتصادياً)/ المخدرات (باستثناء ما يتعلق منها بصناعة الأدوية والمواد الصيدلانية (/ الأسلحة والذخائر والمتفجرات (باستثناء أسلحة الصيد وذخائرها)/ المواد النتنة أو القابلة للالتهاب والمضرّة بالأمن والصحة والسلامة العامة.

والاستثمار أو العمل في المناطق الحرة متاح ومسموح للسوريين ولغير السوريين، كما أن عملة التداول ضمنها مسموح بالعملة السورية وبأي نوع من أنواع القطع الأجنبي، ويتم الترخيص لكل الأنشطة الموجودة فيها من المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية، التي تتبع لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ويتبع لها.

قرار من الحكومة بنقل المنطقة الحرة بدمشق (البرامكة) إلى موقع آخر خلال السنوات القليلة القادمة إلى منطقة المعضمية... بتكلفة أولية (١٠٠ مليار) ل.س. ويمكن لأي مستثمر أن يُخزّن بضائعه في مستودعات عامة داخلية مأجورة.... واستئجار بناء جاهز لممارسة نشاطه و/ أو الحصول على أرض يبني عليها منشأته.

تقترح إعادة النظر بالتشريعات التي تحكم عمل المناطق الحرة السورية بما فيها تلك ذات الصلة التي تُصدرها الجهات الحكومية الأخرى، حيث تحقق الآتي:

١- التعامل الجمركي مع المنتجات الصناعية التي تُنتج داخل المناطق الحرة السورية، وتوضع في الاستهلاك المحلي الداخل إلى أراضي القطر، معاملة خاصة، حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلاتها من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج (المادية) إلى (٥٠ بالمئة) بالمقارنة مع يُفرض على مدخلات ومواد المنتجات المستوردة إلى داخل القطر، لكونها تُشغّل أيدي عاملة سورية وتستفيد من وجودها فروع المؤسسة العامة للمناطق الحرة، والكثير من الصناعات المكملة في المناطق الحرة وداخل أراضي القطر.

٢- تخفيض جميع الرسوم والبدلات (بما فيها الإيجارات) التي تتقاضاها المؤسسة على المنشآت الصناعية إلى النصف، ولاسيما الأنشطة التي تعتبرها الحكومة مهمة واستراتيجية ومكملة وبديلة للاستيراد.

٣- لتجاوز مشكلة عدم تشميل المنتجات المصنعة في المناطق الحرة السورية باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولاسيما منها تلك المنتجات التي يمكن أن تحوز على شهادة المنشأ السوري، يجوز إخراج هذه المنتجات للوضع في الاستهلاك المحلي، ويتم استكمال تصنيعها داخل أراضي القطر بإضافة بعض القطع وتغليفها كمنتج محلي، للتمكّن من تصديرها إلى الدول العربية كمنشأ سوري في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، (وهذا ما يتم في الكثير من الدول العربية، بل إن معظم أو جميع عمليات الإنتاج والتجميع يتم في المناطق الحرة وتُصدر إلى بقية الدولة العربية للاستفادة من أحكام الإعفاءات في اتفاقية م ت ح ع الكبرى.

٤- تعديل أو طي مفعول ومضمون المادة (٤٨) من قانون الجمارك لعام (٢٠٠٦)، لأنها غير منطقية ولا تراعي دعم وتشجيع الصناعة المحلية في المناطق الحرة، بل تُحابي الصناعات العربية وغير العربية التي تنتج منتجاتها في الخارج، وذلك بإدراج النص المناسب لتطبيق هذا المقترح في مسودة النص التشريعي الذي تُعدّه حالياً المؤسسة ع م الحرة بخصوص تشجيع الاستثمار الصناعي في هذه المناطق.

٥- تعديل أو طي مفعول ومضمون أي تشريع يمنع إدخال أي مادة أو أي سلعة إلى المناطق الحرة السورية، عدا تلك التي تنص عليها تشريعات المؤسسة العامة للمناطق الحرة، ولاسيما المرسوم رقم (٤٠) لعام (٢٠٠٣)، مثل (الأسلحة والمخدرات والمصنوعات الإسرائيلية)، لأن هذه المناطق تُعد (جمركياً) خارج أراضي الجمهورية العربية السورية، ووجودها مع أعمال وتنشيط وتسهيل التراتزيت والتبادل التجاري مع الدول الأخرى، ولاسيما المجاورة، وبالتالي (قانونياً) لا تنطبق التشريعات الجمركية التي يتم سنّها للداخل السوري على أنشطة المناطق الحرة، كما أنه لا يجوز لأي قرار أو تعميم أو توجيه أن يُخالف أحكام قانون أو مرسوم ساري المفعول.

٦- تسهيل وتسريع الإجراءات الجمركية الحدودية وتخفيض رسوم الشحن والنقل والترانزيت والتخزين في المنافذ الحدودية بنسبة لا تقل عن (٥٠ بالمئة)، وذلك بالتوافق على التعامل المثل مع الجهات صاحبة الصلة في الدول الأخرى (إن أمكن ذلك)، ولاسيما مع دول الجوار.

وهذا يتطلب إعادة النظر بالتشريعات المتعلقة بذلك لدى الجهات الأخرى عدا المؤسسة ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، (مثل وزارة المالية/ المديرية العامة للجمارك، وزارة النقل، وزارة الصناعة)، هذه الجهات التي ينبغي أن تكون سياساتها وإجراءاتها وتشريعاتها منسجمة مع تشريعات المؤسسة العامة للمناطق الحرة وتحقيق أهدافها، الداعمة للاقتصاد الوطني.

٧- بذل الجهود واتخاذ الإجراءات الحكومية اللازمة (كلما أمكن ذلك) لفتح وتطوير عمل المزيد من الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية مع دول الجوار، والتفاوض مع الجهات ذات الصلة في هذه الدول لتسهيل وتشجيع التبادل التجاري والترانزيت بتكاليف مقبولة، وهذه من أهم واجبات ومهام ممثلياتنا الدبلوماسية والتجارية في الخارج.

٨- إتاحة المزيد من الميزات والتشجيع والدعم لإقامة الصناعات التي تُعد جزءاً من استكمال سلاسل القيمة، والمكملة لأنشطة صناعية قائمة، والصناعات التصديرية، وبديلة الاستيراد، وذات القيمة المضافة العالية، وتلك التي تكون معظم مدخلات إنتاجها من المخرجات والمواد الأولية ونصف المصنعة المحلية.

■ د. عابد فضلية
كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثرت بيانات الوظائف الأميركية على أسعار العملات الرئيسية (سوق صرف الدولار الأميركي مقابله اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع انخفاض أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

انخفاض في السكر بنسبة 2.48 ٪ وزيت دوار الشمس 3.95 ٪ والقمح بنسبة 0.56 ٪

يورو/ دولار، الجنيه الإسترليني/دولار

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:
حيث افتتح اليورو تداولاته على ارتفاع مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢) ١،١٠٧١ دولار أميركي منخفضاً بنسبة ٠،٢٢ بالمئة.
كما ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٩/٢) بنسبة ٠،١٨ بالمئة.
ومن أبرز التحركات السعرية الانخفاض في سعر صرف اليورو حيث انخفض في تداولات (٢٠٢٤/٩/٦) مقارنةً بتداولات اليوم الذي سبقه (٢٠٢٤/٩/٥) بنسبة ٠،٢٣ بالمئة متأثراً بتراجع الدولار الأميركي الناجم عن بيانات الوظائف الأميركية حيث تمّ إضافة ١٤٢ ألف وظيفة جديدة في شهر آب من العام الحالي وهي أقل من التوقعات البالغة ١٦٠ ألف وظيفة، يرافقه ارتفاع معدل النمو في منطقة اليورو حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠،٦ بالمئة في الربع الثاني من العام الحالي وذلك على أساس سنوي.
ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ ارتفاع سعر صرف اليورو بنسبة بلغت ٠،١٢ بالمئة، في حين انخفض الجنيه الإسترليني بنسبة ٠،١٤ بالمئة.
التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني
٢٠٢٤/٩/٢	١،١٠٧١	١،٣١٤٩
٢٠٢٤/٩/٣	١،١٠٤٣	١،٣١١١
٢٠٢٤/٩/٤	١،١٠٨٢	١،٣١٤٢
٢٠٢٤/٩/٥	١،١١١	١،٣١٧٥
٢٠٢٤/٩/٦	١،١٠٨٤	١،٣١٣١
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠،١٢٪	٠،١٤٪-

أسعار العملات المشفرة

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم:
انخفض سعر الإيثريوم مقابل الدولار الأميركي في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٦) مسجلاً ٢،٢٤٤ دولار أميركي وبنسبة انخفاض عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢) بلغت ٧،٣٩ بالمئة كما انخفض سعر البيتكوين بنسبة ٧،٠٤ بالمئة.

التاريخ	سعر البيتكوين	سعر الإيثريوم
٢٠٢٤/٩/٢	٥٧،٨٧٩،٠٠	٢،٤٢٣،٠٠
٢٠٢٤/٩/٣	٥٧،٩٧٣،٠٠	٢،٤٥٠،٠٠
٢٠٢٤/٩/٤	٥٦،١٨٣،٠٠	٢،٣٦٩،٠٠
٢٠٢٤/٩/٥	٥٣،٨١٧،٠٠	٢،٢٤٥،٠٠
٢٠٢٤/٩/٦	٥٣،٨٠٢،٠٠	٢،٢٤٤،٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٧،٠٤٪-	٧،٣٩٪-

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس:
انخفضت أسعار كل من الذهب والنحاس حيث انخفض سعر أونصة الذهب العالمية والنحاس في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت على التوالي ٠،١٥ بالمئة و٠،٨٣ بالمئة.
وانخفضت أسعار الذهب العالمية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٦) بنسبة ٠،٨٧ بالمئة مقارنةً مع ٢،٤٩٤ دولار أميركي للأونصة في تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٩/٥) ويأتي هذا الانخفاض وسط انتظار مسار سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس

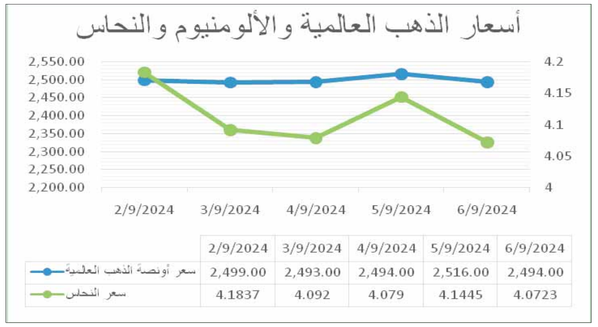

	2/9/2024	3/9/2024	4/9/2024	5/9/2024	6/9/2024
سعر أونصة الذهب العالمية	2,499.00	2,493.00	2,494.00	2,516.00	2,494.00
سعر النحاس	4.1837	4.092	4.079	4.1445	4.0723

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس	التغير المئوي لسعر أونصة الذهب	التغير المئوي لسعر النحاس
٢٠٢٤/٩/٢	٢،٤٩٩،٠٠	٤،١٨٣٧	٠،١٥٪-	٠،٨٣٪-
٢٠٢٤/٩/٣	٢،٤٩٣،٠٠	٤،٠٩٢	٠،٢٤٪-	٢،١٩٪-
٢٠٢٤/٩/٤	٢،٤٩٤،٠٠	٤،٠٧٩	٠،٠٤٪	٠،٣٢٪-
٢٠٢٤/٩/٥	٢،٥١٦،٠٠	٤،١٤٤٥	٠،٨٨٪	١،٦١٪
٢٠٢٤/٩/٦	٢،٤٩٤،٠٠	٤،٠٧٢٣	٠،٨٧٪-	٠،١٦٪-
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠،٢٠٪-	٢،٦٦٪-		

أسعار النفط والغاز

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق:
شهد سوق المحروقات ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار النفط العالمية (برنت وتكساس) في تداولات بداية تداولات الأسبوع السابق مقارنةً بتداولات الأسبوع الذي سبقه بنسب بلغت على التوالي ٣،٠٥ بالمئة، ١،١٠ بالمئة
في حين أنهى نفط برنت تداولاته على انخفاض في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٧٦) عند مستوى ٧١،٦١ دولاراً أميركياً متأثراً باحتمال الركود في الولايات المتحدة الأميركية، مدعوماً ببيانات الوظائف الأميركية.
وأنهى الغاز تداولاته على ارتفاع بنسبة ٣،٢٤ بالمئة في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٦) مسجلاً ٢،٢٤٣٧ دولار أميركي نتيجة إضافة مخزونات الغاز الأميركية، يضاف إلى ذلك حالة المناخ في الغرب الأوسط في أميركا.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز

	2/9/2024	3/9/2024	4/9/2024	5/9/2024	6/9/2024
سعر برميل النفط خام برنت	77.52	73.75	72.70	72.69	71.61
سعر برميل النفط خام تكساس	73.78	70.34	69.20	69.34	68.03
سعر الغز	2.1732	2.203	2.145	2.254	2.2437

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/٩/٢	٧٧،٥٢	٧٣،٧٨	٢،١٧٣٢
٢٠٢٤/٩/٣	٧٣،٧٥	٧٠،٣٤	٢،٢٠٣
٢٠٢٤/٩/٤	٧٢،٧٠	٦٩،٢٠	٢،١٤٥
٢٠٢٤/٩/٥	٧٢،٦٩	٦٩،٣٤	٢،٢٥٤
٢٠٢٤/٩/٦	٧١،٦١	٦٨،٠٣	٢،٢٤٣٧
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٧،٦٢٪-	٧،٧٩٪-	٣،٢٤٪

مؤشرات الأسواق المالية

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:
شهدت الأسواق المالية العالمية المتقدمة اتجاهاً عاماً هبوطياً في معظم الأسواق متأثرة ببيانات الاقتصادات الضعيفة. حيث أدى انكماش مؤشر الإنتاج الصناعي في ألمانيا إلى الضغط على السوق المالية الألمانية، حيث سجل الإنتاج الصناعي على أساس سنوي تراجعاً بنسبة ٥،٤ بالمئة. وبالتالي انخفض مؤشر DAX30 بنسبة قاربت ٣،٣٤ بالمئة مسجلاً ١٨،٩١٢ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع.
كما انخفض مؤشر السوق المالية البريطانية بنسبة ٢،١٩ بالمئة مسجلاً ٨،١٨١ نقاط متأثراً بمسار سعر الفائدة المحتمل في بريطانيا.
كما انخفض مؤشر السوق المالية الفرنسية cac٤٠ بنسبة ٣،٨٥ بالمئة مسجلاً ٧،٣٥٢ نقاط.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية

الفترة	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30	مؤشر السوق المالية الفرنسية cac40
٢٠٢٤/٩/٢	٨،٣٦٤	١٨،٩٣١	٧،٦٤٦
٢٠٢٤/٩/٣	٨،٢٩٨	١٨،٧٤٧	٧،٥١٧
٢٠٢٤/٩/٤	٨،٢٦٩	١٨،٥٩٢	٧،٥٠٠
٢٠٢٤/٩/٥	٨،٢٤٢	١٨،٥٧٦	٧،٤٣٢
٢٠٢٤/٩/٦	٨،١٨١	١٨،٢٩٨	٧،٣٥٢
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٢،١٩٪-	٣،٣٤٪-	٣،٨٥٪-

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:
انخفضت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٦) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٩/٢) بنسبة ٥،٦٩ نقاط مئوية مسجلاً ٣٦،٤٢٣ نقطة متأثراً بواقع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني.
كما شهد مؤشر شنغهاي المركب SSEC انخفاضاً بنسبة ٥،٦٩ بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع مسجلاً ٢،٦٥١ نقطة متأثراً بضعف النمو الاقتصادي في الصين.
مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية الصينية SSEC	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/٩/٢	٢،٨١١،٠٠	٣٨،٧٠١،٠٠
٢٠٢٤/٩/٣	٢،٨٠٢،٠٠	٣٨،٦٦٦،٠٠
٢٠٢٤/٩/٤	٢،٧٨٤،٠٠	٣٧،٠٤٧،٠٠
٢٠٢٤/٩/٥	٢،٧٨٨،٠٠	٣٦،٦٥٧،٠٠
٢٠٢٤/٩/٦	٢،٦٥١،٠٠	٣٦،٤٢٣،٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٥،٦٩٪-	٥،٨٩٪-

مؤشرات الأسواق المالية العربية

شهدت السوق المالية المصرية ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣١،٠٣٠ نقطة وبنسبة ارتفاع ٠،٤١ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بدعم من قطاعات مختلفة في السوق.
كما ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٨٣،٠٨٧ نقطة في ٢٠٢٤/٩/٦ وبنسبة ارتفاع تقارب ١،٥٧ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع نتيجة زيادة الطلب على الأسهم في القطاع المصرفي.
في حين انخفض مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١٢،٠٩٩ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة انخفاض ٠،٧٤ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بضغط من انخفاض أسهم ١٣٠ شركة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/٩/١	١٢،١٨٩	٣٠،٩٠٣	٨١،٠٢٤،٠٠
٢٠٢٤/٩/٢	١٢،١٦٧	٣٠،٧٣٢	٨١،٨٠٩،٠٠
٢٠٢٤/٩/٣	١٢،١٨٠	٣١،٠١٨	٨٢،١٠٦،٠٠
٢٠٢٤/٩/٤	١٢،١٢٨	٣٠،٩٩٨	٨٢،٢٩٤،٠٠
٢٠٢٤/٩/٥	١٢،٠٩٩	٣١،٠٣٠	٨٣،٠٨٧،٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠،٧٤٪-	٠،٤١٪	١،٥٧٪

أسعار السلع الغذائية

يوضح الجدول أدناه أسعار بعض المواد الغذائية عالمياً: شهدت أسعار القمح خلال تداولات الأسبوع السابق انخفاضاً بنسبة ٠،٥٦ بالمئة مقارنةً ببداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٦) متأثرةً بشح الإمدادات العالمية. في حين انخفضت أسعار السكر في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٦/٩) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع السابق مسجلاً ١٨،٩٠٠ دولاراً أميركياً وبنسبة انخفاض ٢،٤٨ بالمئة متأثرةً بتوقعات بارتفاع الإنتاج من السكر في الهند.

تطور أسعار عينة من السلع الغذائية

التاريخ	سعر القمح (bu)	سعر السكر (lbs)	سعر الرز (cwt)	سعر القطن (lbs)	زيت دوار الشمس	الذرة(bu)
٢٠٢٤/٩/٣	٥٥٢	١٩،٣٨	١٥،٠٥٤	٦٩،٧٦	٢،٢٠٧١	٤٠٩،٢٥
٢٠٢٤/٩/٤	٥٦٥،٢٥	١٩،٢٦	١٥،٣٠٣	٦٩،٣٧	٢،١٥٦	٤١٣
٢٠٢٤/٩/٥	٥٦١	١٩،٢٧	١٥،٤٢٦	٦٩،٣٥	٢،١٧	٤١٠
٢٠٢٤/٩/٦	٥٥٥	١٨،٩	١٥،٢٠١	٦٦،٩٥	٢،١٢	٣٨٤
التغير المئوي	٠،٥٤٪	٢،٤٨٪-	٠،٩٨٪	٤،٠٣٪-	٣،٩٥٪-	٦،١٧٪-

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٤/ ٨ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

مفاجأة أبل.. «شريحة ثورية» في هاتف آيفون الجديد

ذكرت تقارير أن أحدث شريحة لشركة أبل، إيه ١٨، التي سترفع الشركة الستار عنها قريباً مع النسخ الجديدة لهواتف آيفون، صنعت باستخدام تصميم شريحة «في٩» للذكاء الاصطناعي، وهو أحدث تصميم لشركة آرم التابعة لسوفت بنك.

وستعقد «أبل» حدثها في التاسع من أيلول الجاري في كوبيرتينو في ولاية كاليفورنيا الأميركية ومن المتوقع أن تكشف عن سلسلتها الجديدة من هواتف آيفون.

وتوقع محللون دورة تحديث قوية لطائفة من أجهزة آيفون الجديدة تمثل فيها ميزات الذكاء الاصطناعي نقطة الترويج الرئيسة.

وكشفت الشركة في مؤتمرها السنوي للمطورين في حزيران عن إستراتيجية للذكاء الاصطناعي طال انتظارها تدمج تقنية «ذكاء أبل» الجديدة في مجموعة تطبيقاتها منها «سيري» وإدخال روبوت الدردشة شات جي. بي. تي لشركة «أوبن إيه. إي» في أجهزتها.

وسيكون كشف أبل المقبل عن الأجهزة الجديدة مهماً نظراً لسعيها للتخلص من تباطؤ عالمي في المبيعات، وخاصة في الصين.

وسيظهر الحدث أيضاً مدى إدماج أبل للذكاء الاصطناعي في أجهزتها من الجيل التالي.

ترامب يَعِد بمنع القروض العقارية للمهاجرين غير الشرعيين

قال الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إنه يخطط لمنع منح القروض العقارية للمهاجرين غير الشرعيين، وذلك خلال خطاب ألقاه في نادي الاقتصاد بنيويورك يوم الخميس.

وادَّعى ترامب أن هذه التدابير ستساعد في معالجة مشكلة تكلفة الإسكان، لأن «الفيضان» من الأشخاص الذين يدخلون البلاد بشكل غير قانوني يرفع تكلفة الإسكان، على الرغم من أن المهاجرين غير الشرعيين يشكلون جزءاً ضئيلاً فقط من سوق القروض العقارية.

وفقاً لتقرير حديث من معهد أوروبان، فقد تم منح ما بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ قرض عقاري لحاملي أرقام تعريف الضرائب الفردية في عام ٢٠٢٣، يحصل أولئك الذين ليس لديهم تصريح قانوني للعمل في الولايات المتحدة على أرقام تعريف الضرائب الفردية لتقديم الضرائب، حيث إنهم غير مؤهلين للحصول على أرقام الضمان الاجتماعي، وتصدر معظم أرقام التعريف هذه لأولئك القادمين من دول أميركا اللاتينية.

في المقابل، تم منح نحو ٤،٣ ملايين قرض عقاري أولي في عام ٢٠٢٣، وفقاً لشركة إكويفاكس.

عادةً ما يكون من الصعب جداً على المهاجرين غير الشرعيين الحصول على قروض سكنية، على الرغم من أن قانون باتريوت الأميركي لعام ٢٠٢١ سمح للبنوك بقبول أرقام التعريف الضريبية الفردية كوسيلة تعريف.

وذكر تقرير معهد أوروبان: «تقدم مجموعة صغيرة، ولكن متزايدة، من المقرضين منتجات قروض عقارية لحاملي أرقام التعريف الضريبية الفردية، وغالباً ما تكون بأسعار فائدة أعلى ومتطلبات إقراض أكثر صرامة، على الرغم من الأدلة التي تشير إلى أن هذا النوع من الإقراض لا يشكل خطراً إضافياً على نظام التمويل العقاري».

قال الرئيس السابق إنه سيجعل الإسكان أكثر قدرة على تحمل التكاليف من خلال التخلص من اللوائح التي تزيد من التكاليف وفتح بعض الأراضي الفيدرالية المتاحة لبناء الإسكان على نطاق واسع في مناطق ذات ضرائب منخفضة ولوائح أقل.

وأضاف أيضاً إن انخفاض أسعار الفائدة سيؤدي إلى انخفاض معدلات الرهن العقاري إلى ٣ بالمئة أو أقل، ما سيجعل التمويل أقل تكلفة للمشترين.

احتياطيات النقد الأجنبي لدى الصين ترتفع لأعلى مستوى منذ ٢٠١٥

أظهرت بيانات رسمية، أن احتياطيات النقد الأجنبي لدى الصين ارتفعت لأعلى مستوى في أكثر من ثماني سنوات ونصف السنة في آب ٢٠٢٤، ويعود الفضل الأكبر في ذلك إلى ضعف الدولار الأميركي مؤخراً. ونمت احتياطيات النقد الأجنبي للبلاد -الأكبر في العالم- بمقدار ٣١,٨ مليار دولار إلى ٣,٢٨٨ تريليونات دولار الشهر الماضي، مسجلة ثاني توسع شهري على التوالي، وتصل إلى أعلى مستوى منذ كانون الأول ٢٠١٥.

وجاءت احتياطيات النقد الأجنبي لدى الصين أقل قليلاً من توقعات محللين استطلعت وكالة «رويترز» آراءهم وتوقعوا أن تبلغ الاحتياطيات ٣,٢٨٩ تريليونات دولار. وارتفع اليوان بنسبة ١,٩ بالمئة مقابل الدولار في آب الماضي، في حين ضعف الدولار الشهر الماضي بنسبة ٢,٢ بالمئة مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى.

وقدم الاقتصاد الصيني إشارات متضاربة في الفترة الأخيرة، فمن جهة ارتفعت صادرات الصين في شهر نيسان الماضي بنحو ١,٥ بالمئة، كما أعلنت العاصمة بكين عن تسجيل رقم قياسي مرتفع في تجارتها الخارجية بلغ ١,٨٣ تريليون يوان (نحو ٢٥٦,٦١ مليار دولار) في النصف الأول من عام ٢٠٢٤.

وفي وقت سابق من أيلول الحالي تخلى بنك جي بي مورغان تشيس عن توصيته بشراء الأسهم الصينية، إذ تراجع تصنيف الصين إلى محايد ضمن تصنيف البنك للأسواق الناشئة.

ويرى البنك أن احتمال اندلاع حرب تجارية أخرى بين واشنطن وبكين قد يثقل كاهل الأسهم، في حين تظل تحركات الصين لانتشال نفسها من الركود الاقتصادي محل شك.

وتتزايد التوقعات بأن الصين لن تحقق هدفها للنمو الذي يبلغ نحو ٥ بالمئة هذا العام.

بوح الاقتصاد

من رئيس الوزراء القادم؟

■ هني الحمدان

وسط سيل من التوقعات التي تكثر في وقت استحقاق تشكيل حكومة سورية جديدة، بعد انتخابات مجلس الشعب ودخول المجلس ضمن عمله التشريعي وفقاً لما هو متبع.. السوريون يترقبون من رئيس حكومتهم القادم؟

لا شك أن اختيار الشخصية لقيادة الحكومة الجديدة القادمة سوف يعكس الأولويات الحالية كلها مثل الإصلاح الاقتصادي والإداري والعمل وفق معطيات وسياسات جديدة تواكب المتطلبات الأساسية التي وضع عناوينها للمرحلة المقبلة سيد الوطن، إضافة إلى متطلبات الوضع الداخلي الذي يحتاج إلى برامج وخطط عمل وقرارات جديدة، وهناك مسائل تعزيز الحفاظ على التوازنات الإقليمية وتعزيز قنوات التعاون وفتح أبواب بناء علاقات تجارية واقتصادية أكثر رحابة مع الدول، تنعكس إيجاباً على مسيرة الإنتاج والاستثمار، وحتى الآن لا يوجد اسم أو أسماء متفق عليها لمن سيكون رئيس الوزراء القادم، ولكن الواضح أن القرار سوف يعكس رغبة الناس في الإصلاحات التي يأتي في مقدمتها الشق الاقتصادي وأوضاع المعيشة والتوجهات العامة للشعب السوري، والاستجابة مع التطورات والاحتياجات كلها.

وإذا كنت الآن لا أعرف كما لا يعرف غيري اسم رئيس الحكومة الجديدة، فإنني أتمنى أن أرى مع تشكيل الحكومة المرتقبة برامج عمل واضحة للتنمية بأنواعها، ولماهية السياسات الاقتصادية وغيرها من التوجهات التي ينتظر الشعب منها حلولاً ودواء شافياً لما يكابده ويعاني من مفرزات آثار بشعة كان وقعها قاسياً ومؤلماً، ملفات عديدة تنتظر المعالجات بقرارات صائبة، في حين أن الوضع يحتاج إلى سياسات وخطط واقعية وآليات تنفيذ ومقاربات فعلية، قبل التفكير من سيكونون أصحاب المنزلة الجدد.

الواقع يحتم إجراء ثورة تغيرات على النمطية السائدة في كل المرافق والقطاعات وبيئة العمل كلها، وإجراء معارك حقيقية لطرح أفكار وتقديم مبررات موضوعية لبعض القوانين لجعلها أكثر عصرية تمنح الناس فرص العمل وتقديم الخدمات بصور أفضل.

من دون حكومات برامجية تقابلها آليات تنفيذ ومتابعة وعقاب، فالواقع سيبقى حتى مع الأسماء الجديدة أياً كانت..! وحالة الضجر والكسل ستبقى قائمة في أوصال الحياة العامة، وتسود اللامبالاة بين الناس، وبذلك سنفقد روح الحماس والاندفاع، والكثير من الروابط التي تشجع الأفراد على الانغماس في الشؤون العامة، وتصبح المصلحة العامة محل خلاف واختلاف، لأنها ترتبط بأشخاص الحكومة لا ببرنامجها.

مرحلة لتكن ذات نوع من غير المألوف، العمل معاً لخلق بيئة شاملة ومنصفة، يمكن فيها لرواد الأعمال النجاح، وللأعمال بالنمو، وللاقتصاد الازدهار، وهذا كله يقع على عاتق رئيس الوزراء المنتظر.

مشكلة الحكومة، أي حكومة حقيقة هي عدم فاعليتها، ولذلك فالخطوة الأهم لضمان نجاحها هي صياغة وتحديد الأهداف المرحلية والمستقبلية وترجمتها إلى خطط وبرامج قابلة للتنفيذ.

نريدها حكومة تمكين للنمو والعدالة الاجتماعية من خلال تحديد كيفية عودة النمو للاقتصاد، واستهداف الوصول إليه، وضمان عدالة توزيعه، واستخدام الوسائل الاقتصادية المناسبة لتفعيل الأنشطة المختلفة وزيادة الاستثمارات وانتهاج سياسة ضغط نفقات أجهزة الحكومة، وتوفير البنية والبيئة القانونية والاستقرار والأمن لاستقطاب وإعادة الاستثمارات الهاربة وبدء إصلاح حقيقي ومحاربة الفساد.